



PROVISIONAL

A/36/FV.75
2 December 1981

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السادسة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرجي مؤقت للجلسة الخامسة والسبعين

المعقودة بالمقر، في نيويورك

يوم الجمعة، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد سوفلو (بنن)
نائب الرئيس (بناب)
السيد كان (بناب)
نائب الرئيس

— اعلان سنة سلم وشهر سلم ويوم سلم : مشروع قرار [١٣٣]

— سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا : [٣٢]

- (أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى
(ب) تقرير اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى في الألعاب الرياضية
(ج) تقرير الأمين العام
(د) تقرير اللجنة السياسية الخاصة

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الطقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الطقاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .
أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room A-3550, 866 United Nations Plaza واحدة من المحضر .

81-62745/A

Digitized by UNOG Library

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥ / ٣٠نظر البند ١٣٣ من جدول الأعمالاعلان سنة سلم وشهر سلم ويوم سلم : مشروع قرار (A/36/L.29)الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : ادعو ممثل كوستاريكا ليقدم مشروع القرار A/36/L.29

Rev.1

السيد بيزا - اسكالانت (كوستاريكا) (الكلمة بالاسبانية) : باسم وفد كوستاريكا يشرفني أن أقدم للجمعية العامة مشروع القرار A/36/L.29 المتعلق بالبند ١٣٣ من جدول الأعمال المعنون " اعلان سنة سلم وشهر سلم ويوم سلم " . والواقع أن الأمر يتعلق بمشروع قرارين اد مجا في مشروع واحد . وقد كان المشروع الأول في الأصل يتناول اعلان سنة سلم و ولاية ، والمشروع الثاني اعلان يوم سلم و ولي وقصد به أن يكون ذا طبيعة دائمة . ويقوم المشروعان على نفس الاعتبارات العامة .

وأود أن أقول انه في نهاية جلسة هذا الصباح قمنا ببعض المشاورات لدى الوفود التي اعلنت أن هذا المشروع يعنيها ، وقد استخلصنا من المشاورات بعض التعديلات التي سأذكرها لكم في نهاية الكلمة ، نظرا لاننا لم نستطع أن نوزعها في جميع لغات العمل . وعلى ذلك فانني سوف أتناول مشروع القرار بصفة عامة وأقدم التعليقات الضرورية على التعديلات التي وافقنا عليها فيما بعد . وحقيقة القول ، فيما يتعلق بمشروع القرارين فان حكومة كوستاريكا يسرها أن تبادر بتقديم الى الجمعية العامة اقتراحا اعتمد بالاجماع من الجمعية الك ولاية لمديري وعمداء الجامعات في المؤتمر السادس الذي ينعقد كل ثلاث سنوات ، والذي انعقد في عاصمة بلادى في تموز/يوليه ١٩٨١ وكان وقتئذ تحت شعار محدود هو التربة من أجل السلام .

ولاد اعني أن أذكر الجمعية بأن السلم هو المثل الأعلى الذي تقوم على اساسه الأمم المتحدة ولكن هذا المثل الأعلى لم يتحقق وهو مهدد تهديدا خطيرا لأن الانسانية في الحقيقة تعمل على تد مير نفسها بنفسها .

ومكونات المصادلة كما هي قائمة الآن تتحدث عن نفسها : فمن ناحية ، هناك تخزين لقوى التدمير القادرة على افناء الجنس البشرى كلية مائتي مرة ، فضلا عن سباق التسلح الذي يصل كل سنة الى ارقام فلكية ، حوالي الفي مليون دولار يوميا (بليونان يوميا بالتعبير الانكليزي) ، ومن ناحية أخرى هناك استقرار ضعيف لا يحفظه سوى الخوف وهو يهدد دائما بتحطيم ضوابط الاحتدام العالمي كما يتضائل باستمرار نتيجة بذور النزاعات المحلية التي يمكن أن تشتعل مؤدية في النهاية الى الانفجار .

ونذكر ان السلام ، السلام الحقيقي الذي نتطلع اليه والذي يجب أن نتطلع اليه الأمم المتحدة لا يمكن أن يكون مجرد سلام واه فير متوازن تحت تأثير الخوف . ان هناك اتفاقات وولية تهدف الى ايجاد توازن بين المصالح المتعارضة للدول التي تستعد لكي تقضي على نفسها بنفسها من الضربة الأولى . ان السلام الحقيقي لا يمكن أن يكون هو مجرد التهدئة التي تكفي بمظاهرها سلمية في حين انها تتضمن القضاء على العدالة .

ان نزع السلاح المتفق عليه والانفراج وتوازن القوى ليس سوى مسكنات تحول دون قيام النزاع أو الحرب ، كما أنها مسكنات للسيطرة وللنظم . والحقيقة هي كما جاءت في مقدمة ميثاق اليونسكو : " انه نظرا لأن الحرب تنشأ في عقول الناس ففي عقول الناس يجب أن نبني حصون الدفاع عن السلام ،

" ان السلام الذي يقوم على الاتفاقات السياسية والاقتصادية ليس سلما جديرا بأن يضمن تأييداعاما من شعوب العالم ، ولذلك فان السلام يجب أن يقوم على التضامن الفكري والاخلاقي للبشرية " . (UNESCO Manual, Appendix 1A, P.1)

ان هذه الاعتبارات نفسها هي التي أدت بالجمعية العامة والسلطات الأخرى في العالم . وعلى رأسها قداسة البابا ، الى اقتراح الوسائل والطرق التي تؤدي الى ان تخلق في عقول الناس ، عن طريق التربية بشتى اشكالها ، وعيا ايجابيا للسلام يقوم على العدالة ، وكما قال بنيتو جواريز ، يقوم على احترام حق الآخرين الذي يحل شيئا فشيئا محل مفهوم السلام السلبي كعدم قيام نزاع ، أو عدم قيام الحرب .

وهذه الاعتبارات نفسها قد أدت بالجمعية العامة الى أن تنشيء أجهزة مثل جامعة الأمم المتحدة في عام ١٩٧٢ ، وأخيرا الجامعة من أجل السلام في عام ١٩٨٠ ، وهذه الجامعة ستبدأ في ١٥ كانون الأول / ديسمبر ، وقد تم انشاء مجلسها الأول لتسيره ون مساعدة .

وهناك الجمعية الدولية لمديري الجامعات وعمدائها والتي تضم حوالي ٧٠٠ جامعة ومعهدا عاليا في جميع انحاء العالم لدراسة المقترح الذي قدمه وفد بلادى وهو وارد في مشروع القرار الذى اتشرف بتقديمه .

ان اهتمامات مشروع القرار تتحدث عن نفسها . أولا ، هناك اقتراح باعلان سنة للسلم وتعبئة قوى الأمم المتحدة وجميع الدول والشعوب في العالم كله حتى يستطيع الجميع التفكير فى السلام خلال سنة كاملة وحتى يجدوا الطرق والسبل الجديدة لدعم وتعزيز ما هو قائم لضمان السلام ، ولتعليم الآخرين كل ما يتعلق بالمثل العليا للسلام الحقيقي .

وقد اخترنا ان نقترح على الجمعية العامة أن يكون عام ١٩٨٤ عام سلم ولكننا تركنا الباب مفتوحا في هذا الصدد حتى نلتزم بالمبادئ التي تقرها الجمعية العامة على أساس توصيات اليونسكو . ومع ذلك فاننا نرى ضرورة ملحة في أن تعلن هذه السنة حتى يمكن أن تؤتي ثمارها . ان السنة المذكورة ينبغي أن يحتفل بها خلال السنوات القليلة القادمة وبأسرع ما يمكن . اننا ينبغي ألا ندع أية احتفالات دولية أخرى أو سنوات دولية أخرى تعوق اعلان سنة السلم كما ينبغي ألا يعوق الاحتفال بهذه السنة الاحتفال بسنوات أخرى .

اننا ندرک أن احتفالا مناسباً ومفيداً لهذه السنة الدولية يتطلب الإعداد له بعناية . وأهمية وهذا الإعداد ينعكس بشكل عام في التوصيات التي أوصى بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٦٧ بتاريخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٨٠ . ومن ثم فقد ذكرنا في مشروع قرارنا ان يجرى التشاور مع الدول الأعضاء ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وجامعة الأمم المتحدة وجامعة السلم ومركز نزع السلاح والأجهزة الأخرى والوكالات الواقعة في اطار منظومة الأمم المتحدة أو التي يرى الأمين العام ملاءمة اشتراكها ، وكذلك مع الرابطة الدولية لرؤساء الجامعات والمنظمات غير الحكومية الأخرى ذات الصلة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ذاته بالنسبة للبرامج والمظاهر المحددة التي تتبع في الاحتفال . ولذلك فان ما نطلبه الآن هو أن تتخذ الجمعية العامة مقراً باعلان سنة دولية للسلم على أن يوضح للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ان هذا يحقق مصلحة المجتمع الدولي كله الممثل هنا . وفي هذا الصدد ، فاننا قد أدرجنا في اقتراحنا الأصلي ، وذلك في الفقرة (٥) منه ، ليس كثوية بوضع التوجيهات التي يجب اعتمادها ، وانما أدرجنا أمثلة للبنود والموضوعات أو الاقتراحات التي ترد من الدول والوكالات التي يتم التشاور معها وذلك حتى تبدي رأيها وامكاناتها . وقد انتهينا فقط بفكرة ان السنة الدولية للسلم ينبغي ألا تصبح احتفالاً فارغاً من المحتوى الموضوعي . ولكن هذا ايضاً مع تلك الفكرة الواضحة للتعليم ، ينبغي أن يكون في ذلك العام بمثابة وضع حد للتوترات والمعاناة وخفض الأموال التي تنفق على الحروب الكثيرة والنزاعات ، وذلك حتى لا يصل سباق التسليح - الذي وصل فعلاً الى حد كبير - الى مستوى الجنون العالمي ، وبمعنى آخر فان علينا ان نرى سنة السلم سنة سلم .

ولقد تم الآن تخفيف صياغة الفقرة المقترحة بشكل ملحوظ وذلك حتى نتجنب أي اعتراض أو خلاف ، وحتى يمكننا التوصل الى الاتفاق العام في الرأي استجابة للتوجيهات المعتمدة من قبل الجمعية العامة .

وفي الاقتراح الثاني ، أو الجزء الثاني من مشروع القرار ، فاننا نقترح اعلان يوم دولي للسلم وذلك بشكل دائم . ان لدينا يوم الأمم المتحدة ، وهو يوم ٢٤ تشرين الأول / اكتوبر ، موعد نفاذ ميثاق الأمم المتحدة ، ولدينا ايضاً يوم حقوق الانسان ، وهو يوم ١٠ كانون الأول / ديسمبر ، ذكرى

الاحتفال باعتماد الاعلان العالمي لحقوق الانسان . ونحن نعتقد انه ينبغي أن يكون لنا أيضا يوم سلم مخصص للاحتفال بالمثل العليا الرئيسية التي تلهم هذه المنظمة العالمية وتعمل على تعزيز ودعم ادراك الشعوب بالمفهوم الايجابي والمفيد لبشرية تعيش في سلم .

اننا نقترح يوم الثلاثاء الثالث من شهر أيلول / سبتمبر من كل عام للاحتفال بهذا اليوم ، لأن هذا هو اليوم الذي تبدأ فيه دورات الجمعية العامة ، ويمكن أن يكون ذلك بمثابة تذكرة لجميع الشعوب بأن منظمنا ، بكل قيودها ، هي الأداة الحية لخدمة السلم والتي يجب أن تقوم بخدمة جميعها في إطارها كجسر يربطنا دائما الى أن التزامنا الدائم ، فوق جميع المصالح وجميع الخلافات أيا كان نوعها ، هو السلم . ونحن نأمل في أن يكون يوم السلم أيضا يوم سلم .

ان وفد بلادى يقدم بكل تقدير مشروع هذا القرار لرأسته واعتماده من قبل الجمعية العامة مع الاقتناع التام بأنه اذا اعتمد - كما نأمل - فاننا سوف نسهم بذلك بشكل جاد في اقامة وديمومة السلم . واننا لواثقون من أن الاحتفال بسنة السلم والاحتفال السنوى بيوم السلم ، سوف يكونان متواضعين ، ولكننا نأمل في اسهامات فعالة لتحقيق المبادئ السامية للأمم المتحدة ، ومن ثم الانتقال بالبشرية اليوم من أجل ارساء سلم صادق ، سلم حقيقي ، مع عدل يسود الجميع ، وجهود مشتركة يجب علينا ان نبذلها من أجل اطفالنا .

وينبغي أن يكون هذا الانتقال ثوريا ، لأن علينا أن نقضي على آثار الحرب والصراع من العقول وفوق كل شيء ان نقضي عليها من قلوب الناس ، وينبغي ان تكون ثورة بيضاء فيرموية ، ولكنها ثورة وانتقال . وعلينا ألا ننسى كما قال مفكر اسباني كبير ان أعظم ثورة في التاريخ وهي التي استفرقت ثلاثة اعوام فقط لم ترق فيها دماء سوى دماءه هو .

وأود أن أحيط الجمعية علما بأنه نتيجة للمشااورات التي عقدناها ظهر اليوم مع تلك الوفود المهمة وذات الصلة ، فقد توصلنا الى صيغة توفيقية سوف أتلوها عليكم حتى يكون الجميع على علم بها . وانني أطلب من السيد الرئيس بكل احترام أن يؤجل اتخاذ أى مقرر بشأن مشروع هذا القرار الى حين تحرير النص الجديد بجميع اللغات المعمول بها في المنظمة .

ان الجزء الأول من مشروع القرار A/36/L.29/Rev.1 الذى يتعلق بسنة السلم الدولية ،

سوف تحل محله الفقرة التالية :

" تدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي الى النظر ، خلال دورته العادية الأولى لعام ١٩٨٢ ، في امكانية اعلان سنة دولية للمسلم في أقرب وقت ممكن ، مع الأخذ في الاعتبار الطبيعة العاجلة والخاصة لهذه السنة ، وأيضا التوجيهات الخاصة بالاحتفالات والسنوات الدولية التي اعتمدها الجمعية العامة بمقرها ٣٥ / ٢٤ الصادر في ٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ ، وان يقدم توصياته الى الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين على أساس الترتيبات الملائمة للجدول والتنظيم والتمويل الخاص بالسنة الدولية ".
 أما الجزء الثاني من مشروع القرار فهو يتعلق باليوم الدولي للمسلم ، وسوف يصبح الفقرتين ٢ و ٣ من المشروع الجديد ولن تتغير صياغته .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : بناء على طلب ممثل كوستاريكا ، سوف تبحث الجمعية العامة مشروع هذا القرار يوم الاثنين ٣٠ من تشرين الثاني / نوفمبر .

نظر البند ٣٢ من جدول الأعمال

سياسة الفصل العنصرى التى تتبعها حكومة جنوب افريقيا :

(أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى (A/36/22 و Add.1 و Add.2) ؛

(ب) تقرير اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى فى الألعاب الرياضية (A/36/36 و Corr.1) ؛

(ج) تقرير الأمين العام (A/36/619) ؛

(د) تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/36/719) .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : كما أعلننا يوم الأربعاء الماضى ، فى الجلسة الثالثة والسبعين ، فان قائمة المتحدثين بشأن هذا البند سوف تقفل الساعة الخامسة بعد ظهر اليوم . وانذا لم أسمع اعتراضا ، فسوف يتقرر ذلك .
وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أود أن ألفت انتباه أعضاء الجمعية الى تقرير اللجنة السياسية الخاصة الوارد فى الوثيقة A/36/719 . فهل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة قد أخذت علما بهذا التقرير ؟
وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : الآن أدعو السيد مندوب نيجيريا الحاج يوسف ميتاما سولى رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى الى تناول الكلمة .

السيد ميتاما سولى (نيجيريا) رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، (الكلمة بالانكليزية) : فى البداية أود نيابة عن حكومة وفد بلادى أن أقدم تعازينا الى حكومة كولومبيا لوفاة زميل عزيز هو صاحب السعادة السيد جون أرانجو كما نقدم تعازينا ايضا الى أسرة الفقيد .

كما كان الحال في الدورات السابقة ، فان مسألة سياسات الفصل العنصرى التي ينتهجها نظام الحكم في جنوب افريقيا مازالت هي القضية الأساسية في هذه الجمعية الموقرة . ولعدة عقود الآن تتد اول الجمعية العامة على أساس سنوى تلك المسألة لتتدبر ما يمكن فعله للقضاء على هذا الشر الخبيث من المجتمع الدولي . وحتى الآن ، فان نظام الفصل العنصرى قد أعطى آذانا فـير صافية عن عمد لنداءات المجتمع الدولي له بوضع نهاية لجرامة البغيضة ضد الشعب المقهور فـي جنوب افريقيا . ان جريمة الفصل العنصرى التي مازالت اهدانة للمجتمع الدولي ، لم تعد محتملة من جانب البشر ، ليس بسبب فلسفتها القائمة على التمييز فحسب وانما ايضا بسبب الأخطار الكبيرة التي تشكلها بالنسبة للسلام والأمن الدولي .

ان أبعاد جرائم الفصل العنصرى ليرتاع منها العقل . ان الشعب المقهور في جنوب افريقيا الذى كان ضحية لعقيدة عنصرية لا مثيل لها في الوحشية ، يمكن أن يعطي الصورة الكاملة . ولكن حينما نتحدث عن جنوب افريقيا التي تنتهج سياسة الفصل العنصرى ، فاننا نتحدث عن نظام ينكر على الأغلبية الساحقة حرياتنا الانسانية الأساسية وهي حريات معترف بها كأمر واقع في بقية أنحاء العالم . ان غالبية شعب جنوب افريقيا ليس لها حق التصويت ، ولا تستطيع العيش في أماكن بمحض اختيارها وتنقل على الدوام من مكان الى آخر بسبب لون بشرتها وتعيش الأسر منفصلة عن بعضها بالقوة . ومن خلال سياسة المعازل البغيضة ، فان السود في جنوب افريقيا قد أصبحوا فرياء في ديارهم . ان اعداد كبيرة من الناس قد طردوا بالقوة من جنوب افريقيا ونقلوا قهرا الى المعازل التي لا توجد بينهم وبينها أية رابطة . ان الفرض الأساسي لتلك السياسة ، هو جعل جنوب افريقيا بلدا أبيضاً ، وهو ما لم يكن كذلك أبداً ولن يكون .

وفي السنوات الماضية الأخيرة ، فان وحشية وقمع السود من جانب نظام الفصل العنصرى ، قد ازداد الى درجة تبعث على الانزعاج ، وان سويتوان هي الا علامة على الطريق في أعمال القمع المتصاعدة البغيضة التي استمرت دون هوادة . واليوم ، فان الحالة قد ازدادت سوءاً نتيجة لاعتقال وحجز وتعذيب الرجال والنساء الأبرياء الذين يعتبرون خطرا على النظام . وحتى الآن ، فان ستة مناضلين من أجل الحرية من أعضاء المؤتمر الوطني الافريقي يواجهون عقوبة الاعدام بموجب

القوانين غير العادلة وغير الانسانية للفصل العنصرى في جنوب افريقيا . ان معاناة الشعب المقهور في جنوب افريقيا ، لا يمكن تصورها ومازالت تثقل ضمير العالم ، ويجب أن يتخذ اجراء واضح في هذا الصدد .

ونحن في نيجيريا قد أعربنا على الدوام عن بفضنا للفصل العنصرى ، مؤمنين بأنه ليس انكارا لجميع المعايير والمقاييس المتحضرة المعروفة فحسب ولكنه يمثل خطرا كبيرا على السلام والاستقرار في قارتنا ، وهي قضية لن نتساهل بشأنها اطلاقا . ومنذ حصولنا على الاستقلال في ١٩٦٠ ، فقد أبقينا على حظر تجارى كامل مع النظام العنصرى ، فلا نسمح بتحليق طائراته فوق بلدنا وتجاوزنا ذلك الى منع نشاط الشركات عبر الوطنية المعروف تعاونها مع جنوب افريقيا العنصرية ، ومنعناها من القيام بأى عمل في نيجيريا . ونحن عازمون على مواصلة هذه السياسة القائمة على المقاطعة الاقتصادية والسياسية والثقافية مع جنوب افريقيا العنصرية ، طالما استمر ذلك النظام العنصرى في انتهاج سياسته العنصرية البغيضة . ويزداد عزمنا على الابقاء على سياسة العقوبات ضد جنوب افريقيا ، مدركين أن المجتمع الدولي كما هو ممثل في هذه الجمعية الموقرة يشاركنا البغض لعقيدة العنصرية التي ينتهجها نظام الحكم في جنوب افريقيا .

ودنا في هذه الجمعية ، فان المشاعر القوية المعادية للفصل العنصرى من جانب المجتمع الدولي ، قد ظهرت بالكامل وبطريقة قوية عن طريق القرارات العديدة التي صدرت ضد جنوب افريقيا العنصرية . وفي عام ١٩٧٧ ، فانه حتى مجلس الأمن وكثيرا ما يكون بطيئا بطريقة اليمية في اتخاذ الاجراءات ، قد اضطر الى أن يعترف وأن يسلم بالخطر على السلام العالمي نتيجة لنظام بريتوريا ، حينما فرض بالقرار ٤١٨ (١٩٧٧) حظر السلاح الاجبارى ضد جنوب افريقيا التي تنتهج سياسة الفصل العنصرى . وفي كثير من المؤتمرات الدولية ، فان المجتمع الدولي قد أعلن معارضته لأية عقيدة عنصرية ليس بادانة جنوب افريقيا فحسب ، وانما أيضا بالدعوة الى فرض عقوبات ضدها . وفي مؤتمر باريس العالمي في ايار/ مايو الماضي ، كان هناك اتفاق عام في الرأى على أن الحالة في جنوب افريقيا قد اتسمت بانتهاكات ذلك البلد للسلام وبأعمال العدوان التي تهدد العالم بنزاع واسع النطاق . واستجابة لذلك الخطر ، فان المؤتمر قد حث المجتمع الدولي على اتخاذ اجراءات عاجلة

نشيطة ومتضافرة لمناهضة استمرار انتهاكات السلام من جانب نظام بريتوريا العنصرى عن طريق تطبيق عقوبات اقتصادية الزامية بموجب الفصل السابع من الميثاق . وبالمثل ، فان مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الافريقية في نيروبي في حزيران / يونيو ومؤتمر وزراء خارجية عدم الانحياز في نيودلهي في شباط / فبراير ، قد أدانا النظام العنصرى للموقف المتردى في جنوب افريقيا وفي الجنوب الافريقي بصفة عامة، كما طالبا مجلس الأمن بالقيام بمسؤوليته الكاملة ازاء المجتمع الدولي وذلك بفرض عقوبات شاملة ضد جنوب افريقيا التي تنتهج سياسة الفصل العنصرى .

وبالمثل فان اجتماع رؤساء حكومات الكومنولث الذى عقد في ملبورن في الشهر الماضى ، قد أعرب عن قلقه العميق نتيجة للموقف الذى يتدهور بسرعة في الجنوب الافريقي وألقى اللوم الحقيقى على العقيدة العنصرية لنظام بريتوريا .

ومن دواعي الأسف والقلق العميق ، أنه رغم هذه القرارات والتحذيرات ، فإن النظام العنصرى في جنوب افريقيا لم يستمر فقط في طريقه الخطير ولكنه كثف من أعمال القمع للشعب الأسود في جنوب افريقيا عن طريق الاعتداءات العسكرية المتواصلة ضد الجيران الأفارقة ، مما قد يؤدي الى نتائج خطيرة بالنسبة الى السلم والاستقرار في العالم . والأسوأ من ذلك أن هذا النظام قد عمل على زيادة برنامجه الخاص بتطوير وحيازة الأسلحة النووية . أليس واضحاً بما فيه الكفاية أن هذه الأسلحة يقصد بها ردع المجتمع الدولي وبخاصة افريقيا حتى لا يقاوم العقيدة العنصرية؟ ألا تهدف الى القاء الرعب في قلوب أولئك الذين يتحدون الأساليب العنصرية لذلك النظام ؟ . وهناك أدلة كافية على أن بلدانا عربية معينة قد تعاونت مع جنوب افريقيا في تطوير ترسانتها النووية . أليس ذلك اساءة الى المجتمع الدولي تتطلب رد فعل مناسب ؟

ان نيجيريا لن تخشى من معارضتها القوية للفصل العنصرى ، وستحمل حلفاء جنوب افريقيا مسؤولية وتبعات ادخال أسلحة نووية في افريقيا . ونحن سوف نواصل تقديم جميع الموارد المادية المتاحة لنا الى المناضلين من أجل الحرية في جنوب افريقيا لخوض حربهم العادلة ضد العنصريين في ذلك البلد . وهذا هو طريق الشرف ، ولن يخيفنا شيء في سلوك هذا الطريق رغم التضحية وفداحة الثمن . وسيزداد عزمنا عن طريق استمرار عدم قيام بعض الدول الغربية بمسؤولياتها الدولية لمواجهة أعمال الاستفزاز والعدوان من جانب نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا . ان أولئك الذين يتعاونون مع هذا النظام لأسباب اقتصادية ، يتحملون مسؤولية كبيرة بسبب الحرب التي تهدد افريقيا بأسرها .

وحتى في هذا الوقت المتأخر ، فاننا نأمل ونتوقع أن يقف هؤلاء الى جانب العدالة والحرية وذلك بتطبيق أحكام الفصل السابع من الميثاق وعقوبات شاملة الزامية ضد النظام العنصرى . ان الاختيار الوحيد أمامنا كمسؤولين في المجتمع الدولي حيال هذا الموقف ، هو فرض عقوبات اقتصادية الزامية ضد النظام العنصرى . ولن يفلح شيء أقل من ذلك ، لاقتناع النظام العنصرى بمعارضاتنا لجرائمه البغيضة في جنوب افريقيا . وان عاجلاً أو آجلاً فان شعب جنوب افريقيا ، عن طريق الكفاح

المسلح ، سيطيح بالنظام العنصرى . وفي يوم الحساب فاننا جميعا ، كأفراد وحكومات ، سندعى لتقديم حساباتنا عن مدى استجابتنا لهؤس ومعاناة السود في جنوب افريقيا لأكثر من قرن .

ولقد شهد العام الماضى تطورا آخر في تعبئة الشعب المقهور في جنوب افريقيا ضد الطغيان العنصرى في أرضه . فالعمال ، وطلبة المدارس والقادة الدينيون والصحفيون ، قد تحدوا جميعا الرعب والارهاب وذلك باظهار ارادتهم التي لا تلين في الحرية ورفبتهم في التضحية حتى يتحرر أبناؤهم . ان المقاطعة الشاملة للاحتفالات التي نظمها نظام الحكم العنصرى في أيار/مايو للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للجمهورية العنصرية ، لم يشترك فيها السود وحدهم ، بل اشترك فيها كثير من الرجال والنساء البيض ، مما أوضح أن النظام العنصرى يعيش على القوة الوحشية وعلى حسن النية في بعض الدول الأجنبية . ان المقاطعة شبه الكاملة لانتخابات مجلس جنوب افريقيا " الهندى " قد أظهرت أن مناورة النظام العنصرى لتقسيم السود قد ذهبت سدى .

وفي الوقت ذاته ، فان المقاومة المسلحة لحركة التحرير الوطني قد تقدمت كثيرا هذا العام . ان المناضلين من أجل الحرية ، قد هاجموا مراكز البوليس ومؤسسات الفصل العنصرى وكذلك المنشآت العسكرية مخاطرين بأرواحهم . وليس هناك شك في أن الكفاح سيتصاعد حتى يتم تحطيم الفصل العنصرى بالكامل . ان المجتمع الدولى الذى ندد بالفصل العنصرى باعتباره جريمة تشبه العبودية واعترف بمشروعية كفاح الشعب المقهور ، يجب أن يكون على مستوى هذه المناسبة . ان الاجراء الذى سوف يتخذه المجتمع الدولى ، سيحدد ما اذا كانت الحرية ستتحقق عن طريق استشهاد الشباب وقتل وتشويه الناس من كل لون ، أو سيقوم مجتمع جديد غير عنصرى وعادل من خلال المشاورات . ولهذا ، فاننى أشدد على الأهمية الملحة في اتخاذ اجراء من المجتمع الدولى وبخاصة الشركاء الأساسيين لجنوب افريقيا ، فانهم سوف يسهمون اسهاما حيويا اذا ما تخلوا عن سياستهم الأنانية قصيرة النظر وتطلعوا الى المستقبل .

اننى أوصي كل عضو في هذه الجمعية بالموافقة على توصيات اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ومشروعات القرارات التي ستقدم قريبا على أساس هذه التوصيات . كما أوصى ، بصفة خاصة ، بالموافقة على الاقتراحات الخاصة بفرض عقوبات شاملة الزامية وحظر السلاح والنفط ووقف التعاون

النسوى مع جنوب افريقيا . ان هذه الاقتراحات ليست أكثر من نداء لوقف كل نوع من أنواع التعاون مع الشر وتأييد جميع أولئك الذين يتطلعون الى العدالة .

ولذلك ، أرى لزاما عليّ أن أركز على أن ما نسعى اليه ليس مجرد قرارات ، ولكن التنفيذ الفعال لهذه القرارات . وفي هذا الخصوص ، أود أن أنتهز هذه الفرصة لكي أعبر عن تقديرنا لجميع الحكومات والمنظمات التي قدمت تعاونها للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى في القيام بالمسؤولية الخاصة الموكولة اليها من الجمعية العامة .

وقريبا سيكون قد مضى سبعون عاما منذ أنشأ الشعب الافريقي في جنوب افريقيا حركة وطنية للكفاح من أجل العدالة والحقوق الثابتة وأرضه وحقه في التصويت . وفي ١ كانون الأول / ديسمبر سيكون يوم الاحتفال بحقوق الانسان . فقد مضت عشرون عاما منذ منح الرئيس اليرت لتولي جائزة نوبل للسلام اعترافا بحركته السلمية التي قادها ليس فقط بالنسبة الى حقوق الشعب الافريقي ولكن أيضا بالنسبة الى حقوق وأمن ومستقبل كل الشعب في ذلك البلد .

ونحن عازمون ، مهما كان الثمن ، على أن تحرر افريقيا بالكامل ، وفي وقتنا هذا بانن الله . ان جنوب افريقيا ، كل الشعب في جنوب افريقيا ، بغض النظر عن العنصر أو اللون أو الدين سيبنى مستقبله على القارة وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان .

السيد شارلز (هايتي) مقرر اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، (الكلمة بالفرنسية) : يشرفني أن أقدم التقرير السنوي للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري الوارد في الوثيقة A/36/22 وكذلك التقرير الخاص للجنة الخاصة بشأن الأحداث الأخيرة فيما يتصل بالعلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا ، والوارد في الوثيقة A/36/22/Add.1 والتقرير الثاني بشأن السنة الدولية للتعبيئة من أجل توقيع جزاءات ضد جنوب افريقيا والوارد في الوثيقة A/36/22/Add.2 وكذلك تقرير المؤتمر الدولي بشأن الجزاءات الموقعة ضد جنوب افريقيا وهو وارد في الوثيقة A/CONF.107/8 .

ان التقرير السنوي للجنة الخاصة ، يستعرض النشاطات العديدة التي قامت بها اللجنة في (١٩٨١) ، ويتضمن كذلك النتائج والتوصيات التي توصلت اليها اللجنة ، وتجد أنها ضرورية لحشد فعال للعمل الدولي بقصد القضاء على نظام الفصل العنصري البشع ، وبذلك تقدم تأييدا حقيقيا لكفاح شعب جنوب افريقيا المضطهد .

ان هذه النتائج والتوصيات مقدمة على أساس أنها امور عاجلة نظرا للأوضاع الخطيرة السائدة في جنوب افريقيا ؛ وهي تلخص بصورة خاصة تكثيف عمليات القمع في جنوب افريقيا ، وكذلك الأعمال المتكررة من الارهاب والعدوان ضد البلدان المجاورة ، دون حاجة الى ذكر الاعتداءات المتجددة باستمرار ضد جمهورية موزامبيق الشعبية في كانون الثاني /يناير الماضي والعدوان الكبير غير المبرر ضد أنغولا في آب/أغسطس الماضي .

وازاء هذه الظروف القاسية التي لا تسمح للمجتمع الدولي بأى تأخير في عمله بقصد القضاء على الفصل العنصري ، فان اللجنة الخاصة تشير بقوة في نتائجها وتوصياتها الى امكانية وضرورة فرض عقوبات شاملة والزامية في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والأكاديمية وفي جميع مجالات العلاقات الأخرى مع جنوب افريقيا . وفي هذا الشأن ، تقدم عددا من الاجراءات ممكنة التطبيق .

وفي هذا المعنى ، توصي اللجنة الخاصة في تقريرها الثاني ، الجمعية العامة بأن تعلن عام ١٩٨٢ عاما دوليا للتعبيئة من أجل توقيع جزاءات على جنوب افريقيا . ان الهدف الرئيسي من

اعلان العام الدولي ، هو حشد جميع الحكومات والمنظمات الدولية وكذلك النقابات والجماعات الدينية والطلاب والشباب والنساء وغيرهم من قطاعات الرأى العالمى ، لتطبيق الاعلانات السابق اعتمادها من المؤتمر الدولي بشأن العقوبات ضد جنوب افريقيا والذى عقد في باريس في الفترة من ٢٠ - ٢٧ أيار/مايو الماضى ، وهذه الاعلانات واردة في تقرير المؤتمر .

وتوصي اللجنة الخاصة ، الجمعية العامة بأن تساند البرامج المفصلة بشأن العام الدولي ، كما هو وارد في التقرير المذكور للجنة الخاصة .

وتأمل اللجنة في أن يكون احترام العام الدولي مصدر أعمال محددة من جانب المجتمع الدولي لا عطاء دفعة أكيدة للحملة من أجل فرض عقوبات شاملة والزامية ضد جنوب افريقيا . وسمحوا لي أيضا أن ألفت النظر الى الأهمية القصوى التي توليها اللجنة الخاصة للتعاون المستمر والمتزايد بين اسرائيل وجنوب افريقيا ، وما يترتب على ذلك من نتائج خطيرة بالنسبة الى تطوير القدرات العسكرية والنووية لجنوب افريقيا . ورغم انكار ذلك ، فان هذا التعاون قائم بصورة منتظمة ، ويغطي عددا كبيرا من العلاقات السياسية والعسكرية والنووية والاقتصادية والثقافية .

ولهذا الغرض ، فان الجمعية العامة بمقتضى توصيات اللجنة الخاصة ، قامت في قرارها ٢٠٦/٣٥ (ح^ا) في ١٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ بادانة التعاون المستمر والمتزايد بين اسرائيل والنظام العنصرى في جنوب افريقيا ، وطالبت اللجنة الخاصة بأن :

" تحتفظ دائما بهذه المسألة قيد النظر ، وأن تقدم تقريرا الى الجمعية العامة ومجلس الأمن حسبما هو واجب " . (القرار ٢٠٦/٣٥ (ح^ا) فقرة ٣) .

وقد أعد التقرير الخاص الأول لكي يعرض على الجمعية العامة لدراسته طبقا للطلب الموجه

الى اللجنة الخاصة .

وأود ختاماً أن أعبر عن شكر وتقدير اللجنة الخاصة للأمين العام لتعاونه المتواصل في أعمال

اللجنة .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : والآن ، أذعو مقرر اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى فى الألعاب الرياضية السيد ستافورد نيل من جامايكا الى تقديم تقرير اللجنة المخصصة .

السيد نيل (جامايكا) ، مقرر اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى فى الألعاب الرياضية (الكلمة بالانكليزية) : نيابة عن اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى فى الألعاب الرياضية ، يشرفنى أن أقدم تقرير هذه اللجنة ، وهو وارد فى الوثيقة (A/36/36 and Corr.1) .

وكما تذكر الجمعية ، فان اللجنة المخصصة التى أنشئت فى ١٩٧٦ قد دأبت منذ أربع سنوات على اعداد مشروع اتفاقية يرمى الى القضاء على الفصل العنصرى فى الألعاب الرياضية . وفى الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة ، طالبت الجمعية العامة فى قرارها ٢٠٦/٣٥ (ميم) اللجنة المخصصة أن تواصل عملها بقصد عرض مشروع الاتفاقية للنظر فيه من قبل الجمعية فى الدورة السادسة والثلاثين .

وبسبب استمرار الصعوبات فى سبيل التوصل الى الاتفاق على جانب من مشروع الاتفاقية ، لم تتمكن اللجنة المخصصة من استكمال المشروع . وبالفعل لم تتغير مواقف بعض الوفود بالنسبة الى صميم الاقتراح المقدم فى مشروع المادة ١٠ (ب) الذى يطالب باجراءات ضد الطرف الثالث الذى يخالف الاتفاقية . وقد بذلت مجموعة الصياغة المنبثقة عن اللجنة جهودا كبيرة للوصول الى صياغة يمكن أن تحظى باتفاق الرأى . وخلال تلك المناقشات قدمت اقتراحات بنائة ، وكانت هناك اشارات الى أن أحد هذه الاقتراحات والوارد فى الفقرة ١٢ من التقرير يمكن أن يكون أساسا لاتفاق الرأى . فاذا تم ذلك ، فان اللجنة المخصصة تستطيع أنذ أن تستكمل مشروع الاتفاقية حتى الدورة السابعة والثلاثين نظرا الى أن الاتفاق يكون قد تم حول النص من جميع جوانبه .

وخلال سنة ، فقد قامت اللجنة المخصصة بمشاورات مكثفة مع الخبراء والأطراف المعنية بشأن القضايا التى تتصل بمشروع الاتفاقية . وكانت المناقشات التى جرت مع اللجنة التنفيذية للمجلس الأعلى للرياضة فى افريقيا ، مفيدة أيضا فى هذا الصدد وكذلك المناقشات التى جرت مع المنظمات العاملة

في هذا المجال في المؤتمر الدولي بشأن العقوبات التي توقع على جنوب افريقيا والذي عقد في أيار/مايو من هذا العام .

وقد أخذت اللجنة في الاعتبار وجهات النظر والتعليقات التي قدمتها الدول الأعضاء وفقا للفقرة ٧ من القرار ٢٠٦/٣٥ (ميم) . وقد رحبت ، بصورة خاصة ، بالتعديلات المقترحة التي نوقشت من قبل لجنة الصياغة والتي سوف تدرس فيما بعد في عملية استكمال مشروع الاتفاقية .

وفي الختام ، أود أن أوجه نظر الجمعية العامة الى التوصيات المقدمة من اللجنة المخصصة في الفقرة ١٣ من هذا التقرير . ونظرا للتقدم الذي أحرزته اللجنة والامكانات المتاحة الآن لاستكمال نجاح لعملها ، فانها ترى أن مهمتها يجب أن تستمر لمواصلة عملها على أساس أن تعرض مشروع الاتفاقية للنظر من قبل الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين .

السيد دي فيفيريدو (أنغولا) (الكلمة بالانكليزية) : لقد اعتبر الفصل العنصرى

جريمة ضد البشرية وقد وضع مرتكبو هذه الجريمة في قفص الاتهام وأدينوا ، ولكن كيف هربوا من العقاب ؟ ولماذا يواصلون ارتكاب جرائمهم العنصرية ؟ وكيف يسير هؤلاء المجرمون بين الرجال الشرفاء في حين أن الضحايا يواصلون المعاناة ويتحملون عقاب الفصل العنصرى ؟ انهم يدفعون الثمن انسانيا واجتماعيا وسياسيا واقتصاديا الى حد لا يمكن تصديقه حتى بالنسبة لأولئك الذين يقفون على هذه المنصة ويشتركون في مناقشة هذه الأوضاع .

ولقد قال فيرجل في الاكلوج " من جريمة واحدة أعرف الأمة " . وبجريمة الفصل العنصرى ، فاننا نعرف النظام العنصرى لجنوب افريقيا والنظام الذى بنت على أساسه أقلية صغيرة جمهوريية لنفسها تهدد الى انكار حق السكان الذين يشكلون الأغلبيية في أراضيهم . ولقد سمعنا في محافل كثيرة عن سجل لجرائم الفصل العنصرى في جنوب افريقيا . واذا كان التاريخ لا يكفي لتسجيل الجرائم وشقاء البشرية كما قال جيبون ، فان تاريخ الجرائم التى ارتكبتها نظام الأقلية العنصرية في بريتوريا يملأ مجلدات بأكملها .

ومنذ فترة ليست بعيدة ، أعلن الراحل جين بول سارتر ، أن الفصل العنصرى أسلوب ونظرية وبهذه الكيفية فانه لم يقتصر على حدود الجمهورية ولكنه نشر أذنا به في الجنوب الافريقي بأسره ويستمد شريان حياته من حلفائه الصهاينة والامبرياليين . وأود أن أعطيكم أمثلة قليلة عن كيفية تطبيق نظام الفصل العنصرى . انه من خلال اضافة الطابع العسكرى على دولة الفصل العنصرى ، فان جنوب افريقيا لا ترهب فقط غالبية سكانها ولكن ترهب أيضا الدول المستقلة في المنطقة عن طريق أعمال العدوان المسلح والغزوات مثل الهجمات ضد جمهورية أنغولا الشعبية وموزامبيق وزامبيا . ان الخطة العسكرية لعام ١٩٨١ تقدر ب ٢٨٨ بليون راند ، بزيادة سبعة آلاف في المائة منذ عام ١٩٧٤ . وفي السنوات القليلة الماضية فان نظام بريتوريا ، جعل القوات المسلحة العنصرية أدوات لتخفيض القرارات السياسية لدولة عسكرية . ان جنوب افريقيا تصدر الآن الأسلحة على نطاق واسع . وفي ناميبيا فان القوات المسلحة العنصرية تتضمن قوات شبه عسكرية تبلغ مائة ألف شخص ، وتشن موجات متلاحقة من الهجمات ضد أنغولا . والواقع ان الجهاز العسكرى للفصل العنصرى وقواته ، مازالا في بلدى حتى اليوم .

ان السياسات الاقتصادية لدولة نظام الفصل العنصرى ، لها شركاء هم عدد من الدول الصناعية الغربية التي لولا مساعدتها كموردة ومشتريه لما أمكن لاقتصاد جنوب افريقيا البقاء ، لأن ما لا تحتاج بريتوريا الى استهلاكه تحتاج الى تصديره لدعم هيكلها العنصرى . ورغم مدونة السلوك الخاصة بالاتحاد الأوروبى فان كثيرا من الشركات الأجنبية تواصل دفع أجور زهيدة للعمال ، كما أن مبادئ سوليفان لارشاد شركات الولايات المتحدة الأمريكية التي تقوم بالعمل في جنوب افريقيا لم تجد حظا أكبر في التنفيذ . وفي أحسن حالاتها فان تلك المدونات تستهد فاعطاء صورة براءة لنظام لا يمكن أن ينجو بهذه اللمسات السطحية وليس من الممكن تعديله أو تغييره أو مواءمته بل يجب أن يصفى ويحطم .

ان قوانين بطاقات العبور الكريهة التي تسجن الأشخاص في بلد هم ، تشكل جوهر نظام التحكم في تدفق السكان وقد أدت الى توقيع عقوبات بالملايين لانتهاك نظام تراخيص المرور منذ عام ١٩٦٥ حتى اليوم . ان الشركات الغربية عبر الوطنية في دعمها لنظام الفصل العنصرى ، قد أسهمت في ايجاد نظام العمال المهاجرين وكل ما يسفر عنه ذلك من فقر وحرمان . ولقد بني الفصل العنصرى على نظام التعدين وبني نظام التعدين على عمل الرقيق . ففحم جنوب افريقيا على سبيل المثال يجذب المستوردين لأنه من أرخص الأنواع في العالم بسبب انخفاض تكلفة العمال السود في المناجم . ان أكبر عملاء فحم بريتوريا هم غالبا من دول الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة الأمريكية واليابان ، وان خمسة في المائة من أرباح بريتوريا من المعادن تتحقق من صادرات الفحم ومن ثم فان مستوردى فحم جنوب افريقيا انما يسهمون في نظام الفصل العنصرى ، كما تفعل العصابة العنصرية نفسها . ان صناعة التعدين في جنوب افريقيا تستخدم ٧٠٠ ألف عامل منهم ٩٠ في المائة من السود . ان برنامج بريتوريا لاستثمار أربعين بليوناً من الدولارات في تعدين الذهب فقط ، تتم مساعدته في الأسواق الرأسمالية في لندن ونيويورك . وبعد عام ١٩٧٣ ، فقد أوقفت بريتوريا نشر احصائيات عن الاستثمارات الأجنبية في جنوب افريقيا وذلك لحماية شركائها الامبرياليين الغربيين . وخلال السنوات العشر الأخيرة ، فان عددا كبيرا من البنوك الأجنبية في معظم الدول الغربية قد شارك في منح القروض وكثير منها وكذلك المعونة التقنية والعلمية قد استخدم في بناء أول قدرة نووية في افريقيا . أى في جنوب افريقيا التي ترهب بها القارة بأسرها اليوم .

وهناك وثائق كثيرة وكثير من الحقائق والأرقام بشأن كيفية عمل نظام الفصل العنصري وما يفعله بشعبه وما يفعله للحياة السياسية والاقتصادية في الجنوب الأفريقي ، وفوق كل شيء بشأن الروابط بين عدد من الحكومات والهيئات الغربية والنظام العنصري في بريتوريا . أقول الحكومات لأنه في عدد من هذه البلدان الغربية نجد أن عددا من المجموعات المدنية وغيرها قد أيدت مناهضة الفصل العنصري . ولسوء الحظ فإننا نحتاج إلى عمل الحكومات لتحطيم نظام الفصل العنصري . ونستطيع أن نتداول حتى نهاية هذا القرن ، ولكن ما لم يتخذ المجتمع الدولي إجراءات فعالة ويجبر الدول المختلفة على تطبيق القرارات العديدة التي اتخذت بشأن هذا الموضوع فلن يتغير الوضع .

وفي هذا الصدد ، فقد أيدنا جميع القرارات الحالية بشأن الفصل العنصرى وسوف نقدم تأييدنا لجميع القرارات التي تقدم مستقبلا بصرف النظر عن قوتها ، وينبغي أن يطالب المجتمع الدولي الأصدقاء الضريبيين لافريقيا بالامثال لتلك القرارات .

ولقد تلقينا منذ ساعات قليلة دليلا آخر على عمل نظام الفصل العنصرى . فقد نزلت فسي شيشيل عصابة من مرتزقة جنوب افريقيا بمساعدة أصدقائهم من روديسيا سابقا ، في محاولة لقلقلة الموقف هناك ، وهذا الهجوم معروف في منطقتنا جيدا . فكم من المحاولات ينبغي على البلدان الافريقية المستقلة أن تعاني منها على يد ارهاب دولة بريتوريا ، قبل أن يهب أصدقاؤها للدفاع عن العزل ؟ .

ان الهيئة الدولية للتحقيق في جرائم النظام العنصرى ونظام الفصل العنصرى لجنوب افريقيا ، قد عقدت دورتها الثانية في لواندا في أوائل هذا العام ، ومن بين توصياتها طلب عاجل يقضي بالاحترام الصارم لمبادئ وقواعد القانون الدولي العام ، وتنفيذ القرارات المتعلقة بحق شعب ناميبيا في الاستقلال ، والتطبيق الفعال للمعومات ، ودفع جنوب افريقيا تعويضات لأنغولا وسائر بلدان المواجهة ، وتكثيف التضامن مع الكفاح ضد الجرائم والأعمال العدوانية التي يرتكبها نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا .

الى تلك الدول من أصدقاء ومؤيدى نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا ، أود أن أفتس من الخطاب الافتتاحي لمحاكمات نورمبرغ ما يلي :

" ان المحاكمة الأولى في التاريخ على الجرائم التي ارتكبت ضد السلام العالمي تفرض مسؤولية خطيرة . ان الأخطاء التي نسعى الى ادانتها والمعاقبة عليها كانت من الجسامة ومن الخبث والتخريب بحيث لا يمكن أن تتحمل الحضارة تجاهلها . لأنها لا يمكن أن تحيا اذا تكررت " .

ان الكفاح متصل ، والنصر أكيد .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : طبقا للمقرر الذى اتخذته الجمعية العامة فسي

اجتماعها العام الرابع بتاريخ ١٨ أيلول / سبتمبر ١٩٨١ ، أعطي الكلمة لممثل المؤتمر الوطنى الافريقي في جنوب افريقيا .

السيد ماكاتيني (المؤتمر الوطني لجنوب افريقيا) (الكلمة بالانكليزية) : باسم

المؤتمر الوطني الافريقي ولجنته التنفيذية الوطنية ونيابة عن الشعب المقهور المناضل في جنوب افريقيا بأسره ، يشرفني أن أعرب عن عرفاننا لهذه الجمعية الموقرة ، وذلك لاحتها الفرصة لنا مرة أخرى لكي نعرب عن ارادة شعبنا القوية على تحقيق هدفه المعلن وهو اقامة دولة ديمقراطية في جنوب افريقيا .

انني أرجو أن تقبلوا اعتذار الرفيق الرئيس أوليفر تامبو ، الذي منعه من أن يكون معنا اليوم التزامات ملحة وعاجلة لا يمكن تجنبها . لقد كان ينوي ، عشية الذكرى السنوية السبعين لانشاء المؤتمر الوطني الافريقي في الثامن من كانون الثاني /يناير ١٩١٢ ، أن يقدم لكم شخصيا وأن يعرض عليكم طموحات الجماهير المناضلة في جنوب افريقيا وأن يوجه نداء الى هذه الجمعية الموقرة في هذه المرحلة الحاسمة من نضالنا .

ولذلك أصبح من واجبي الذي أسعد به ، أن أهنيء السيد السفير كتاني لتولييه رئاسة الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة . ان التزام بلاده ، والتزامه الشخصي بالنضال النبيل من أجل العدالة والسلم والتقدم الاجتماعي من أجل المقهورين ، يلهمنا الثقة في أن نواصل نضالنا بمزيد من القوة . اننا نأمل في أنه بقيادةه القديرة ، سوف تؤدي مناقشة هذا العام بشأن الفصل العنصرى الى مزيد من التعزيز للحملة الدولية من أجل العزل الكامل لنظام الفصل العنصرى البغيض هذا ، ووضع الأساس لتدميره تدميرا كاملا ، وتمهيد الطريق أمام الانتصار الحتمي للمثل والأهداف الواردة في ميثاق الحرية للمؤتمر الوطني الافريقي ، وهي أهداف تتفق اتفاقا كبيرا مع المبادئ السامية والمقاصد العليا الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان . ان الحفاظ على السلم والأمن من أهم المقاصد الأساسية التي تم اعتمادها بالاجماع من جانب الآباء المؤسسين عندما اجتمعوا في أعقاب الحرب العالمية الثانية لانشاء الأمم المتحدة . وتحقيقا لهذه الغاية ، فقد صمموا على أن الأمم المتحدة " تتخذ . . التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولازالتها ، وتقمع أعمال العدوان " .

ومنذ ذلك الحين في الواقع وطوال العشرين عاما الماضية ، فقد حددت الجمعية العامة بصفة دائمة ومتكررة أن الفصل العنصرى جريمة ضد الانسانية وأنه يشكل تهديدا للسلم والأمن الدولي .

وعلى أساس هذا الموقف ، دعت الجمعية العامة مرارا جميع الدول الأعضاء الى أن تقطع علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية والنووية والثقافية والعلاقات الرياضية مع نظام الفصل العنصرى ، أو أن تحجم عن اقامتها . وفي هذا الصدد ، دعت الجمعية العامة جميع الدول الأعضاء الى اعطاء دعم معنوى وسياسي ومادى لحركة التحرر الوطني في جنوب افريقيا تأييدا للنضال المشروع الذى تخوضه بجميع أشكاله بما في ذلك النضال المسلح من أجل استيلاء الشعب على السلطة ومن أجل انشاء دولة ديمقراطية تقوم على مبدأ الانتخاب الحر والعام .

ان المؤتمر الوطني الافريقي الذى يمثل الزعامة المطلقة والأكيدة والممثل الأصيل للشعب المناضل في جنوب افريقيا ، يعرب عن عرفانه وتقديره لجميع الدول الأعضاء التي مثلت سياساتها تضامنا نشطا مع نضال شعبنا لتخليص كوكبنا هذا من ويلات الفصل العنصرى .

ولقد أعلنت حركة عدم الانحياز أنه لن يكون هناك سلم أو أمن أو استقرار في منطقة الجنوب الافريقي ، الا اذا تم تدبير نظام الفصل العنصرى وحلت محله دولة ديمقراطية تقوم على أساس حكم الأغلبية ، وتضمن حق كل مواطن في جنوب افريقيا بحكم مولده في بلده . بصرف النظر عن عرقه أو لونه أو جنسه أو عقيدته .

ولقد شجعنا كثيرا دور منظمة الوحدة الافريقية في النضال التحررى لفينيا - بيساو والرأس الأخضر وسان تومي وبرينسيبي وموزامبيق وأنغولا وزيمبابوى . وهي انتصارات أدت الى تصديع المحور العنصرى لبريتوريا - لشبونة - سالزبورى ، كما أدت الى تغيير جذرى في توازن القوى لصالح منظمة سوابو والمؤتمر الوطني الافريقي الممثلين الوحيدين الأصليين للشعبين المناضلين في ناميبيا وجنوب افريقيا على التوالي . واننا ان نأخذ في الاعتبار الالتزام المطلق بالتحرير الكامل للقارة الافريقية الحبيبة ، فاننا في المؤتمر الوطني الافريقي في جنوب افريقيا، نعلن رسميا في الذكرى السنوية العشرين لتشكيل " ربح الأمة " أننا لن نتوقف عن نضالنا ولن نضع أسلحتنا حتى تتحقق الحرية .

(السيد مكايتيني ، المؤتمر
الوطني لجنوب افريقيا)

واحساس عميق بالتواضع ، فاننا نعرب عن الاعتراف والعرفان لمنظمة الوحدة الافريقية بصفة عامة وللدول المجاورة بصفة خاصة ، بالتضحيات الكبار التي تحملتها حكوماتها وشعوبها أشقاؤنا ، ولا يزالون يتحملونها نيابة عنا ومن أجلنا . اننا نود أن نعلن من فوق هذه المنصة أن الثقة والتضامن في النضال المشترك والمعاناة من جانب أشقاؤنا وشقيقاتنا والانسانية التقدمية في العالم كله ، لن نخونها أو نتخلى عنها مطلقا .

وفضلا عن ذلك ، فليكن معلوما أننا لن نخون شعب ناميبيا الشقيق الذي يناضل بقيادة سوابو ، والذي لعدد من السنين تحمل العبء الأكبر لهذا النضال المشترك ضد العدو والمشارك في بريتوريا . وسوف نكثف من نضالنا المسلح وجميع الأشكال الأخرى من النضال داخل حدود هذا الوطن الأم الحبيب الذي يعاني وهو جنوب افريقيا . والواقع أنه بروح الأخوة والزمالة فاننا سوف نلعب دورنا الاستراتيجي والتاريخي الخاص بضمان التحرير السريع لمنطقة الجنوب الافريقي بأسرها .

اننا نحبي شعوب بليز وفانواتو وانتيفوا وربودا لحصولها على الاستقلال وقبولها أعضاء في هذه المنظمة . والنسبة اليها فان استقلالها وحصولها على وضع الدولة ، هو معين جديد للقوة ومصدر الهام في نضالنا من أجل التحرر .

اننا نحبي رفاقنا في السلاح : الفرطلين في تيمور الشرقية ، والحزب الاشتراكي في بورتوريكو والبوليزاريو في الصحراء الغربية ، ومنظمة سوابو في ناميبيا ، ومنظمة التحرير الفلسطينية في فلسطين المحتلة والممثل الوحيد للشعب الفلسطيني في نضاله ضد الكيان الصهيوني المسمى اسرائيل والمتواطىء مع نظام بريتوريا غير المشروع . كذلك ، فاننا نعرب عن تضامنا مع شعوب شيلي والسلفادور وغرينادا ونيكاراغوا في نضالها ضد الامبريالية الدولية .

ولقد انقضت سنوات خمس منذ ثورة سويتو والمذبحة التي أثارت سخط العالم وادانته . ولقد أصبح الآن من الواضح الجلي أن الكلام المنمق عن الحاجة الى التفسير قد تراجع أمام عمليات القمع الوحشية المتصاعدة والحشد العسكري والسياسة الوقحة الخاصة باثارة القلاقل والعدوان التي تمارس ضد الدول المجاورة . ان الأحوال الاقتصادية والاجتماعية لشعبنا ، قد تردت حيث أن شعبنا يحرم من حقوق الانسان الأساسية ، ويضطر الى أن يعيش في فقر مدقع يجري ايجاده عن عمد وتكريسه

(السيد ماكاتيني ، المؤتمر
الوطني لجنوب افريقيا)

من قبل نظام الفصل العنصرى . ان حكم الأقلية البيضاء لا يقتصر فقط على الاستمرار ، بل انه قد ازداد عنفا نتيجة لزيادة غضبه ازاء مقاومة شعبنا . ان نظام الفصل العنصرى قد صعد من قمعه ضد الطلبة وزعماء الاتحادات العمالية وأنشطتهم في محاولة يائسة للقضاء على نضالنا وعلى المقاطعات والاضرابات والاحتجاجات التي استمرت دون انقطاع منذ ١٩٧٦ .

وفضلا عن ذلك وفي محاولة لتقسيم واضعاف الجبهة المتآلفة من القوى الوطنية التي تنتمي الى المجموعات العنصرية والعرقية والتي تعبئ نفسها تحت علم المؤتمر الوطني الافريقي ، فان نظام بريتوريا قد لجأ مؤخرا الى مناورة جهنمية لمنح حقوق تصويت محدودة لما يسمى بالمجموعات الملونة والاسيوية كجزء من استراتيجيته الخاصة بالتفرقة من أجل السيادة . اننا نحى الشعب الهندى لتوجيهه ضربة قاتلة لهذه المؤامرة التي كانت تربي الى عزل الشعب الهندى عن التيار الرئيسي للثورة . ان المحاولة لجعله شريكا من الدرجة الثالثة للمجرمين العنصريين البيض ضد الأغلبية السوداء ، قد واجهت فشلا رهيبا كما أوضحت ذلك المقاطعة المنظمة لما يسمى بانتخابات المجلس الهندى .

ان نظام الفصل العنصرى قد صعد أيضا من عطيات التقسيم القبلي للشعب الافريقي الأصلي كجزء من سياسة البانتوستانات التي ترمي الى انشاء ما يسمى بالأوطان المعزولة ، وذلك من أجل أن تكون معيننا ليس للعمالة الرخيصة فحسب وانما أيضا كمخيمات للعاطلين والمشردين الذين يصل عددهم الى مئات الآلاف ويجبرون يوميا على الهروب من مناطقهم الحضارية .

ان المقصود من اعلان ٤ كانون الأول / ديسمبر بالنسبة لمنطقة "سيسكاي" الفقيرة والجرداء ، ككيان مستقل مزعوم ، هو جزء من استراتيجية يعلن فيها الملايين من السود الأصليين أجانب في أراضيهم ، بينما يزود زعماء القبائل المكروهين بالجيوش القبلية لكي تستخدم ضد أنشطة المؤتمر الوطني الافريقي والمقاتلين من أجل الحرية . ومع ذلك ، فان السخط المتزايد للشعب في "سيسكاي" وغيره من البانتوستانات حيث يلجأ عملاء نظام بريتوريا الى عطيات الاغتيال السياسي ، لا يزال مستمرا ويهدد بأن يحول هذه المناطق الحائرة الداخلية الى ملاجئ داخلية لمقاتلي "أمختووى سيزوى" ، "رح الأمة" .

ان ستة من المقاتلين من أجل الحرية من حزب المؤتمر الوطني الافريقي قد تم صدور حكم

ضد هم بالاعدام بعد تعذيب ومحاكمات تصفية اتسمت بما يسمى بالتطويق العريض لبدأ الهدف المشترك وهو المؤامرة الرامية الى تمهيد الطريق لفرض عقوبة الاعدام على كل معارضي نظام الفصل العنصرى الذين يمكن أن يتهموا بأى عمل عسكري يكون قد تم في البلاد بصرف النظر عن المعرفة المباشرة أو الاشتراك في ارتكاب مثل هذه الأعمال .

ان الطابع الفاشيستي لنظام الفصل العنصرى قد ظهر مرة أخرى يوم الخميس الماضي عند ما وجدنا أن هذا النظام ، من خلال عملائه ، يقتل " جريفس ماكسنج " بشكل وحشي . انه محام أسود بارز ، والذي بعد أن قضى فترة سجن في رومن أيلاند حتى باعجاب الشعب المقهور وبكراهية النظام نتيجة لدوره الذى لا يكل في توفير الدفاع القانوني عن المقاتلين من أجل الحرية والتابعين للمؤتمر الوطنى الافريقي وغيرهم من المواطنين الذين يواجهون كل يوم محاكمات لمعارضتهم لنظام الفصل العنصرى . ان هذا المحامي الذى رأى لآخر مرة يدخل عربته أمام مكتبه ، وجد مقتولا وقد تم تشويه جثته بشكل يذكرنا بما كانت تلجأ اليه مجموعات الكوماندوز العنصرية التي غزت موزامبيق وقتلت اثني عشر من لاجئي المؤتمر الوطنى الافريقي في ماتولا عند ضواحي مابوتو في بداية هذا العام . ان هذه الجريمة البغيضة وعطية الاغتيال التي تمت مؤخرا في " سسكاى " حيث وجد والد ووالدة " زوزاميل جويتها " زعيم اتحاد العمال السود محترقين حتى الموت في حريق غامض فضلا عن " ديلسوا روكسيسا " من اتحاد عمال جنوب افريقيا الذى أطلق عليه البوليس الرصاص ، كل ذلك يشير الى نمط جديد تضمن قتل " جوجاكابي " الممثل السابق للمؤتمر الوطنى الافريقي حيث قتل مؤخرا في زمبابوى . انه يشير الى نمط جديد يعد ابتعادا تكتيكا عن القتل في نزانات السجون لأكثر من خمسين من المحتجزين السياسيين ، بما فيهم ستيف بيكو . واليوم وفي محاولة يائسة للهروب من الادانة ، فان الزعماء المفضوضين والنشطين في حركتنا وأحباؤهم وأقاربهم يجرى اغتيالهم خارج السجن .

ان المؤتمر الوطنى الافريقي يناشد جميع الحكومات المحبة للعدالة والمنظمات غير الحكومية ، أن تدين بقوة هذه السلسلة الأخيرة من أعمال الارهاب من جانب نظام بريتوريا .

ان حملة القلقة والعدوان العشوائي التي يقوم بها نظام بريتوريا ضد البلدان المجاورة ، قد بلغت الآن أبعادا تشير الانزعاج ولا تتطلب فقط مجرد الادانة القوية بل انها أيضا تتالب دعما عسكريا جماعيا وعاجلا لهذه البلدان التي كانت جريمتها الوحيدة أنها تجرؤ على ممارسة حقها في تقرير المصير وولاؤها للأمم المتحدة وقراراتها وعلى التعبير عن تأييدها السياسي والأدبي وتضامنها مع معارضي نظام الفصل العنصرى غير الانساني .

ان جمهورية أنغولا الشعبية منذ غزوعها عام ١٩٧٥ ، وهي ضحية لحرب دائمة عدوانية وغير معلنة يقتل فيها الآلاف من المدنيين العزل بينما يجرى تدوير البنية الأساسية بشكل مستمر . ان جمهورية موزامبيق الشعبية أيضا كانت هدفا لغارات عسكرية دورية كما كان الحال خلال غارة موتولا وأعمال العدوان الأخرى التي لم ينشر عنها وارتكبتها نظام بريتوريا . ان زبابوى كانت ضحية لعملية تخريب عسكري واقتصادي كما كان يجرى تمويل ه من الكشافة السابقين مع مئات من المنشقين من موزامبيق وزامبيا وليسوتو ويتم تسليحهم وتدريبهم استعدادا لاشاعة الاضطرابات في هذه البلدان . وكما يعرف الأعضاء ، فان ليسوتو ليست من دول خط المواجهة ، ومع ذلك فانها تلتزم التزاما كاملا بنداين على الأقل من نداءات الأمم المتحدة لجميع الدول الأعضاء عموما بما في ذلك الدول المجاورة لتوفير التعليم للاعداد المتزايدة باستمرار من الطلبة اللاجئين الذين يهربون من القمع والتعليم الاسترقاقى في جنوب افريقيا . ان نداء الأمم المتحدة الآخر الذى تتمثله ليسوتو والذى أدى الى غضب نظام بريتوريا الذى يمول ويسلح الآن ما يسمى بجيش تحرير ليسوتو ، هو رفضها إقامة علاقات دبلوماسية مع بريتوريا ورفضها الاعتراف بالمعازل . ان هذا الموقف المبدئي الذى اتخذته هذه الدولة الصغيرة والشجاعة المكشوفة تماما أمام موقف مركز جنوب افريقيا العدواني ، يستحق الاحترام والتأييد الكامل من جانب جميع الدول الأعضاء . ان المؤتمر الوطني الافريقي يجد نداءه للدعم المالي والاقتصادى والعسكرى لجميع الدول المجاورة . ان التصحيحات التي تقدمها تهدف الى تحقيق المقاصد السامية للأمم المتحدة واحترامها ومصداقيتها .

ان جمهورية سيشيل وهي دولة صغيرة أخرى محبة للسلم والتي التزمت بقضية التحرر في الجنوب الافريقي عموما وجنوب افريقيا خصوصا كما التزمت بدعوة الأمم المتحدة الى قطع جميع الروابط مع جنوب افريقيا ونظامها العنصرى ، قد أوقفت مؤخرا حقوق طائرات جنوب افريقيا في ان تهبط

في أراضيها ، وقد صدت مؤخرا غزوة شرسة ومحاولة انقلاب من جانب قوة من الكوماندوز من جنوب افريقيا ووفقا لما صدر أمس في صحيفة " جوهانسبورغ ستار " ، فان هذه القوة قد ضمت بعض الايرانيين من روديسيا السابقة . وعندما هزمهم حرس مطار سيشيل الذي أخذته المفاجأة تماما حيث لا يمكن أن يتوقع أحد أن يهبط جيش غزو من طائرة ركاب ، اغتطفوا طائرة ركاب هندية وطلبوا منها التوجه الى دوربان التي أتوا منها . ومرة أخرى فان قدرة نظام بريتوريا على الكذب ، تلك القدرة غير العادية ، تحمل بكل قوة . ويقال للعالم اليوم ان محاولة الانقلاب الفاشلة تم التخطيط لها في الخارج ، وان زعيم الكوماندوز قد أبلغ حكومة جنوب افريقيا أنه بينما يعلم ذلك فليست له علاقة بهذه العملية . وليس هناك شك في أن هذا العمل الاجرامي الذي يشكل انتهاكا خطيرا للمبادئ الأساسية للقانون الدولي ، هو من أعمال نظام بريتوريا .

ان البيانات وأعمال التضامن التي ما زالت تأتي من واشنطن ، قد شجعت بغير شك نظام الفصل العنصرى على أن يرتكب أعمال عدوان أكثر وقاحة بالاستمرار في حملته الارهابية . ان الضمانات التي قدمها الرئيس ريغان بأن الولايات المتحدة لا يمكن أن تترك جنوب افريقيا وحدها لأنها صديق وحليف والمحادثات السرية التي تدور بين المسؤولين في البنجاب والجنرالات العنصريين الذين يرأسون ادارة المخابرات العسكرية وبيان تشيستر كروكر مساعد وزير الخارجية الايركي بأنه ليس من واجب الولايات المتحدة أن تختار بين السود والبيض في جنوب افريقيا وبين قوى التحرر وقوى القمع والسيطرة كما نفهم من البيان وممارسة حق النقض ضد قرار مجلس الأمن الذي كان يرمي الى ادانة بريتوريا للعدوان الذي ارتكبه ضد أنفولا ، كل ذلك ليس الا بيانات قليلة وأعمالا تشجع ذلك النظام الذي استخدم تشريعاته الفاشستية لكي يعطي لنفسه الحق في أن يتدخل في جميع الدول الافريقية جنوب خط الاستواء .

ان المراقبين الموضوعيين لا يمكن الا أن يربطوا الآن بين أعمال العدوان المتصاعد التي ترتكبها جنوب افريقيا وبين البيان الذي أوردته صحيفة " لندن نيوز تيتسمن " منسوبا الى بعض مساعدي الادارة الايركية والذي يقول ان سياسة الولايات المتحدة في المستقبل سوف تكون سياسة مكافأة تلك الدول الافريقية التي تعامل جنوب افريقيا كصديق وتعوق وتسقط أولئك الذين يؤيدون سوابو والمؤتمر الوطني الافريقي . وسوف يربطون بين محاولة جنوب افريقيا الاطاحة بحكومة سيشيل

ومين سياسة الولايات المتحدة المعلنة والخاصة بتأييد تشكيل حلف جنوب الاطلنطي الذي يضم أساطيل بعض النظم الدكتاتورية في أمريكا اللاتينية مثل شيلي وفيرها من ناحية وجنوب افريقيا من ناحية أخرى . ومن المعروف جيدا أنه في بعض الدوائر السياسية والعسكرية الأمريكية ، فان جنوب افريقيا العنصرية ينظر اليها كعنصر هام في الشبكة الاستراتيجية التي يجب انشاؤها لضمان ما يتحدثون عنه من حاجة الى تأمين وحراسة طرق البترول ، وجعل انشاء حلف جنوب الاطلنطي مقابلا لنظيره حلف شمال الاطلنطي في منتصف الكرة الجنوبي . وعلى أساس هذه الخطوط ، فان جزيرة دييغو غارسيا في المحيط الهندي قد تم تحويلها الى قاعدة عسكرية قوية كما أن الروابط العسكرية بين بريتوريا وشيلي تدعم أيضا ومسرعة ولا نستطيع الا أن نرتاب في أن محاولة الانقلاب الفاشلة كانت جزءا من هذه الاستراتيجية . ان العداء ضد الدول الافريقية عموما لا يمكن أن يكون موضع شك . اننا نناشد جميع الدول الأعضاء أن تعالج هذا الأمر بالجدية التي يستحقها ، وأن تتخذ تدابير جماعية مناسبة . ان فرض عقوبات اجبارية وشاملة ضد نظام بريتوريا ، كان يجب أن يتم منذ أمد طويل . وهل يمكن أن ينظر الى موقفنا على أنه بغير أساس وخصوصا في نظر الولايات المتحدة ؟ اننا نناشد ذلك الوفد أن ينضم الى الادانة القوية لهذا الغزولسيشيل والدول الأخرى المجاورة لجنوب افريقيا . واننا ندعو الجمعية العامة الى أن تبحث قرارا منفصلا لا يحث فقط مجلس الأمن على أن يستند الى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لا تخان قرار ضد نظام بريتوريا ولكنه يجب أن يعلن أيضا أن أي هجوم على أية دولة عضو في المستقبل سوف ينظر اليه على أنه هجوم على جميع الدول الأعضاء .

ان الموقف العدواني المتصاعد لنظام الفصل العنصري ، ينبع أيضا من حقيقة انه في الاثني عشر شهرا الماضية ، فان المؤتمر الوطني الافريقي قد كُف الى حد كبير من نضاله المسلح وهو يتمتع اليوم بمستوى عال لم يسبق له مثيل من التأييد بين الشعب من جانب جميع المجموعات العرقية والعنصرية التي تحمي وتخفي بشكل فعال المناضلين من أجل الحرية من أعضاء " ربح الأمة " . ووفقا لما أعلنه النظام بنفسه ، فان الهجمات المسلحة ضد محطات القوى الكهربائية ومراكز البوليس والقواعد العسكرية والمنشآت الاستراتيجية الأخرى ، قد زادت خلال هذا العام بنسبة مائتين في المائة . وكما يمكن أن نتوقع ، فان النظام يعلن فقط ما يحدث في المدن مثل الهجوم الناجح

للخاية على " فورتركيهوت " أكبر قاعدة عسكرية في القارة الافريقية والتي توجد على أطراف بريتوريا .
ان القوة الضاربة الكبيرة التي بناها الآن المؤتمر الوطني الافريقي ، يمكن التعرف عليها من بيان
البروفسور " موركرافت " من جامعة " ويتووترزرااند " بأن الشيء الوحيد الذي يمكن أن ينقذ الأقلية
البيضاء وحكمها في جنوب افريقيا هو نشوب حرب عالمية ثالثة .

(السيد ماكاتيني ، المؤتمر
الوطني لجنوب افريقيا)

وفي الختام ، نود أن نناشد جميع الدول الأعضاء الملتزمة بالانضال من أجل تدمير نظام الفصل العنصرى واقامة دولة ديمقراطية ، تقديم المزيد من الدعم المادى والمالى للمؤتمر الوطنى الافريقي بما يتناسب والمتطلبات التي يملئها الطابع الفاشي والعدوانى والمتعننت لنظام برتورىسا ، الذى سلح نفسه تسليحا كاملا منذ فترة طويلة ، وهو ملتزم التزاما كاملا بممارسة الاعتداءات المتزايدة ضد الدول الافريقية .

وان ندين مرة أخرى تلك البلدان التي تواصل التعاون مع نظام الفصل العنصرى فــــي الميادين الاقتصادية والعسكرية والنووية ، فاننا نعتزف بالخطوات الايجابية -- وان كانت محدودة-- التي اتخذتها بعض البلدان التي تجرى اتصالات مباشرة ، وتقيم علاقات مع المؤتمر الوطنى الافريقي . اننا نقدر الموقف الذى اتخذ ازاء السماح بفتح مكاتب للمؤتمر الوطنى الافريقي في فيينا وبيون وبروكسل وباريس ، هذا بالاضافة الى المكاتب الموجودة حاليا في روما ولندن واستكهولم ، وكذلك الاسهام في تعزيز موقف المؤتمر الوطنى الافريقي في هولندا وايرلندا وجميع البلدان الاسكندنافية . ونواصل امتناننا الكبير للتأييد القوى الثابت الذى نلقاه من معظم البلدان الاشتراكية .

اننا نناشد جميع الدول الأعضاء أن تنضم الى الحملة الرامية الى الافراج عن نلسون مانديلا وجميع المسجونين السياسيين الافارقة . ونشكر تلك الحكومات التي استخدمت مساعيها الحميدة نحو تعزيز تلك الحملة الهامة عن طريق اطلاق أسماء نلسون مانديلا وغيره من المسجونين السياسيين الآخرين مثل والتر سوسلو على ميادين عامة ، ومنح شهادات فخرية بأسمائهم . وهذا يساعد على تعزيز تلك الحملة من أجل هؤلاء القادة العظام لشعبنا ، الذين اوشكوا على أن يكملوا عشرين عاما في السجن . ونناشد تلك البلدان التي لم تشترك في تلك الحملة حتى الآن ان تبحث هذا الشكل من الدعم . كما نناشد جميع الدول الأعضاء أن تنضم الى الحملة الدولية لانقاذ حياة ستة من أعضاء المؤتمر الوطنى الافريقي ، الذين حكم عليهم نظام الفصل العنصرى مؤخرا بالاعدام ، ولضمان معاملة جميع السجناء المناضلين من أجل الحرية كأسرى حرب ، وفقا للبروتوكول الملحق باتفاقية جنيف . كما نناشد جميع الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية أن تعزز وأن تحتفل بالذكرى السنوية السبعين لتشكل المؤتمر الوطنى الافريقي في الثاني عشر من كانون الثاني /يناير عام ١٩٨٢ ، والذكرى السنوية العشريــــن لأمختوتو في سيزفي في السادس عشر من كانون الأول /ديسمبر عام ١٩٨١ ، وهما تاريخان هامان

يعقبان الذكرى السنوية العشرين لحصول الرئيس الراحل للمؤتمر الوطني الافريقي " ألبرت لوثولسي " في العاشر من كانون الأول / ديسمبر عام ١٩٦١ ، على جائزة نوبل للسلم . وناشد جميع المنظمات غير الحكومية تشكيل لجان وطنية للاحتفال بهذه المناسبة ، وبأن تنشر في عواصمها المعلومات التي سيوفرها المؤتمر الوطني الافريقي ، واللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى . ونحن نناشد الجميع أن يتعاونوا في تعزيز الحظر على تصدير الأسلحة ، وفي وضع حد للتعاون النووى مع نظام الفصل العنصرى . وناشد الجميع للتعاون في تعزيز الحظر على تصدير الأسلحة ووضع حد للتعاون النووى مع نظام الفصل العنصرى . وناشد الجميع وكذلك وكالات الأمم المتحدة المتخصصة أن تزيد زيادة كبيرة من المساهمات الطوعية من أجل توفير التسهيلات التعليمية للعدد المتزايد من الطلبة اللاجئين الذين يهربون من قمع بريتوريا ومن التعليم الرديئ الذى المستوى المنخفض .

وأخيرا ، فاننا نناشد الجميع أن يقدموا الى مؤتمر جنوب افريقيا للنقابات العمالية كل أنواع التأييد ، بتقديم العون المالى . وناشد الدول الغربية دائمة العضوية في مجلس الأمن أن تسهل فرض عقوبات الزامية وشاملة ضد جنوب افريقيا قبل ان تفوتهم فرصة الافلات من الادانة لنشاطهم فى التواطؤ مع هذا النظام في الجرائم التي ارتكبها ضد السلم والأمن الدولى . وناشد الجميع لبدء الحملة الدولية للتعبئة من أجل فرض عقوبات ضد جنوب افريقيا .

السيد مؤمن (جزر القمر) (الكلمة بالانكليزية) : في حين اتسمت العشرون سنة الماضية في افريقيا بتصفية الاستعمار والكفاح من أجل كرامة الانسان ، فما يبعث على الدهشة أنه - خلافا لأى منطق سليم - فان نظاما رجعيا للسيطرة والقمع الأعمى يسعى الى الاستمرار ، في حين انه يعرف جيدا أنه في نهاية المطاف سوف يكون الخاسر ، في الجزء الجنوبي من قارتنا . ان نظام بريتوريا غير المشروع ، من أجل أن يعمل على اطالة أمد سيطرته على أكثر من عشرين مليون افريقي ، قد اختار أخط صور الانحطاط الانساني ألا وهي العنصرية والفصل العنصرى . ان الفصل العنصرى الذى وصف بحق بأنه جريمة ضد البشرية ، واهانة لكرامة الانسان ، وبصفة خاصة الانسان الأسود في جنوب افريقيا الذى تستهدفه هذه السياسة ، يمثل تهديدا للسلم والأمن الدولى ، وندوة الأمثلة على ظلم الانسان لأخيه الانسان . وهو بلا شك يمثل اعتداء منظما وسافرا على أحد المعتقدات الأساسية لمنظمتنا ألا وهي المساواة بين الأجناس .

ورغم النداءات المتعددة من جانب المجتمع الدولي الى النظام العنصرى في بريتوريا لكي ينبذ ممارساته غير الانسانية فلا تزال جنوب افريقيا حتى اليوم تشكل معسكر اعتقال فعلي لأكثر من عشرين مليون من السجناء السود ، وهم ضحايا أبرياء لأيد ولوجية شريرة تعامل البشر كأنهم سلع تباع وتشتري في الأسواق .

قبل أن أوصل حديثي ، يود وفد بلادي أن يعرب عن عميق تقديره لأعضاء اللجنة الخاصة المعنية بمناهضة الفصل العنصرى لتقريرهم الشامل الوارد في الوثيقة A/36/22 وملحقاتها . وهذا العام ، كما كان الحال في الأعوام السابقة ، فان اللجنة الخاصة المعنية بمناهضة الفصل العنصرى قد وضّحت بالتفصيل مدى تصعيد سياسات التمييز التي يمارسها نظام الأقلية البيضاء في جنوب افريقيا على أساس العنصرية والتمييز العنصرى .

وبالرغم من قرارات الأمم المتحدة ، وبالرغم من الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصرى ، والصهدين الدوليين لحقوق الانسان ، والاتفاقية الدولية لمنع جريمة الفصل العنصرى والمعاقبة عليها ، فان الموقف في جنوب افريقيا يزداد ترويا .

ومع ذلك فبالرغم من جهود سلطات بريتوريا من أجل استمرار الاحوال السائدة حاليا وتكثيف أعمال القمع التي تمارسها ، فان معارضة سياسة الفصل العنصرى تتزايد بشكل مطرد ، ومع استقلال زمبابوى فنحن أعضاء وفد جزر القمر ازددنا قناعة أكثر من أى وقت مضى بأن شعب جنوب افريقيا يتحرك لا محالة نحو حكم الأغلبية ، حتى ولو تطلب منه ذلك حقبة طويلة من الكفاح تحت قيادة كل من المؤتمر الوطنى الافريقى ، والمؤتمر الوطنى لعموم افريقيا ، وبصفة خاصة المؤتمر الوطنى الافريقى ، الذى يزيد من نضاله ضد هذا النظام .

لقد كانت هناك انفجارات متزايدة من العنف فى جنوب افريقيا خلال الأعوام الماضية بالرغم من أعمال القمع السريعة التي يقوم بها بوليس جنوب افريقيا جيد التجهيز . وسيكون هناك مزيد من فورات العنف فى المستقبل طالما استمر نظام الفصل العنصرى .

وبالرغم من أعمال القهر هذه ، فان المعارضة من جانب غالبية السكان تزداد انتشارا واتساقا . وهناك مجموعات جديدة انضمت الى المعارضة . ان الطلبة والعمال ورجال الكنيسة وممثلي نقابات العمال والمدرسين والمحامين قد انضموا الى صفوف اولئك الذين يودون أن يبذلوا دمائهم ثمنا لنضالهم من أجل الحرية فى سجون نظام الفصل العنصرى . واليوم فى جنوب افريقيا نجد ان المقاومة الشعبية للفصل العنصرى وصلت الى مستويات لم تصلها من قبل ، وحقت مزيدا من الفاعلية ، ونظمت وساندت الكفاح فى مختلف الجبهات بما فى ذلك الانتفاضة الوطنية واسعة النطاق ضد الاحتفالات بيوم الجمهورية ، والتمرد واسع الانتشار للطلبة السود ضد التمييز العنصرى فى مجال التعليم ، وموجه من الاضرابات لم يسبق لها مثيل من جانب العمال السود تطالب بأجور عادلة وممارسة حقوق النقابات العمالية ، ومقاطعة وسائل النقل ، وكذلك الاضراب عن دفع الايجارات من جانب السكان السود والمطونين ضد الزيادات الباهظة فى أجور النقل بالمواصلات العامة ، والكفاح ضد النقل والترحيل بالقوة لمجمعات بأسرها فى المناطق الحضرية والريفية .

وعلى الصعيد الدولى ، فاننا نشاهد عزلة متزايدة لنظام بريتوريا فى جميع مجالات التعاون تقريبا . وفيما عدا بلدان غربية قليلة واسرائيل مازالت تتعاون مع هذا النظام البغيض ، فان بقية العالم يحاول بطريقة أو بأخرى أن يعزل نظام جنوب افريقيا العنصرى .

لقد أظهر المجتمع الدولي بالقرار التاريخي ٤١٨ (١٩٧٧) لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الذي فرض فيه حظرا للسلاح ضد جنوب افريقيا ، انه قادر على مواصلة الضغط على جنوب افريقيا ، ومع ذلك فان وفد جزر القمر من رأيه اننا في حاجة الى تدابير أقوى من أجل اجبار هذا النظام على تغيير سياسة الفصل العنصرى ، وان نطلب من مجلس الأمن أن يفرض عقوبات الزامية شاملة ضد جنوب افريقيا ، ويجب علينا هنا في الجمعية العامة أن نتخذ مقرا نطالب فيه الدول الأعضاء بأن تكف منذ الآن فصاعدا عن كل تعامل مع جنوب افريقيا بغية عزلها سياسيا وعسكريا واقتصاديا وثقافيا .

السيد جعفر اللقاني (المملكة العربية السعودية) : بسم الله الرحمن الرحيم .

تنص ديباجة الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذى اعتمده الجمعية العامة في العاشر من كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٨ على أن الاعتراف بالكرامة المتأصلة في سائر أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية الثابتة هو أساس الحرية والعدل والسلام في العالم . كما تذكرنا الديباجة ان تناسي حقوق الانسان وازدراءها قد أفضيا الى أعمال دمجية آذت الضمير الانساني ، وان من الضروري أن يتولى القانون حماية حقوق الانسان ، لكي لا يضطر المرء آخر الأمر الى التمرد على الاستبداد والظلم . وتنص المادة السابعة من الاعلان أن كل الناس سواسية أمام القانون ولهم الحق في التمتع بحماية متكافئة منه دون أية تفرقة ، كما أن لهم جميعا الحق في حماية متساوية ضد أى تمييز يخل بهذا الاعلان ، وضد أى تحريض على تمييز كهذا .

هذه هي المبادئ التي تبنتها الأمم المتحدة منذ انشائها ، والتي تتمشى مع الأهداف المذكورة في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة التي تؤكد من جديد ايمان البشرية بحقوق الانسان الأساسية وكرامة وقيمة الانسان . وهي المبادئ التي ليست واستهتر بها قبل الحربين العالميتين الماضيتين . اننا نعالج الآن في الجمعية العامة موضوعا في منتهى الخطورة ، لا بل مرضا خبيثا مستعصيا اتفق المجتمع الدولي منذ زمن طويل في تشخيصه ووصف العلاج له ، لكنه عجز حتى الآن عن مداواته واستئصاله . لقد حقق المجتمع في عصرنا الحالي تقدما جبارا في شتى العلوم والمخترعات وفي العلاجات الطبية والنفسانية . وسخر هذا العلم أو معظمه في صالح البشرية وتقدمها . لكن هذه

المعلوم لم تكن كفيلاً لتغيير نفسية الانسان وعلاقته بأخيه الانسان ، فلم تزل تعاني البشرية أمراضاً نفسية مبنية على الأنانية والجشع والكراهية . والعنصرية هي أسوأ هذه الأمراض وأشدّها شراً ، فهي مبنية على كره الانسان لأخيه الانسان وعداوته له ، لا بسبب عمل عدائي صدر عنه بل لاختلاف لونه أو أصله . ويتسبب هذا المرض في انفصام في الشخصية ويلجأ المصاب به الى تبريرات ينسبها أحياناً الى فلسفات وعقائد سياسية ودينية واجتماعية . ان سياسة الفصل العنصري المطبقة في جنوب افريقيا تمثل الانحطاط الأدنى لتصرفات المجتمع ، وليست هناك مبررات لذلك مهما كانت الأوضاع .

ومن أخطر ما ارتكبه النظام العنصري في جنوب افريقيا وأشدّه اجراماً ، هو تجميع السكان الأصليين في مناطق خاصة ومنحهم حكماً محلياً أو ما يعرف بسياسة البانتوستان . هذا ما فعله النظام العنصري في منطقة الترانسكاي وفندا ويوفوتسوانا تحت ستار العدالة والانصاف السياسي ، والعالم بأجمعه يعرف أن هذا المخطط الشيطاني انما هو لضعاف مطالبة الأغلبية الساحقة من سكان جنوب افريقيا الأصليين بالمساواة في الحكم وفي فرص الحياة والتعليم والخدمات الاجتماعية وما الى ذلك كما ان المخطط يرمي الى تفتيت وحدة البلاد وتكريس سيطرة الأقلية البيضاء على البلاد بصورة دائمة . وقد أدانت الجمعية العامة هذا المخطط في عدد من قراراتها .

اننا ندين سياسة الفصل العنصرى والظلم الذى يفرضه النظام العنصرى على شعب جنوب افريقيا الذى نتعاطف معه كجزء من المجموعة البشرية . لكننا نشعر أيضا باحساس خاص نحو ذلك الشعب لأن اخوانا لنا في الشرق الأوسط ، وهو الشعب العربى الفلسطينى ، يعانون حالة مماثلة من التمييز العنصرى الاستعمارى البغيض على أيدي الحكومة الاسرائيلية داخل اسرائيل وفسى الأراضي العربية المحتلة ، وفي مخيمات اللاجئين حيث مضى على وجودهم ٣٣ عاما وهم يعانون أشد حالات البؤس والاعتداءات الاسرائيلية المتكررة على أشخاصهم ومساكنهم ، وفوق كل شيء على حقهم في الحياة والمحافظة على كرامتهم الفردية والقومية . ونظرا للتشابه بين سياسة هاتين الحكومتين فقد أنشأتا تعاوننا شريرا وثيقا بينهما في الميادين السياسية والعسكرية والاقتصادية وفي التسلح النووى . والفرغ من هذا التعاون واضح لا يحتاج الى تفسير ، فكل من هاتين الدولتين تدرك في قرارة نفسها انها تخالف في تشريعاتها وتصرفاتها مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولى ، وهي القواعد الأساسية التى تقوم عليها الأمم المتحدة وتبين عليها التعاون الدولى وصرح السلام العالمى . ان هاتين الدولتين خارجتان على القانون الدولى وعلى قرارات الأمم المتحدة المتكررة وعضويتهم في منظمة الأمم المتحدة تتنافى كليا مع الغرض الأساسى من وجود المنظمة الدولية والتعاون الدولى .

لقد طالبت الجمعية العامة مجلس الأمن مرارا بتطبيق عقوبات الزامية نافذة ضد النظام العنصرى في جنوب افريقيا ، لكن مجلس الأمن لم يرقم بذلك حتى الآن . وهو العجز ذاته الذى بدر عن مجلس الأمن بالنسبة للكيان العنصرى الاسرائيلى مما شجع ذلك الكيان على تحدى ارادة المجموعة الدولية والتمادى في سياسة البطش والقمع ومخالفة جميع المبادئ القانونية والانسانية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمى لحقوق الانسان وغير ذلك من المواثيق والأعراف الدولية . اننا ننهد اختلاف القيم والمقاييس من جانب الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وخاصة من بعض الدول التى ترسم سياستها لا على أساس مبادئ الميثاق بل بالنسبة لمصالحها المادية . ونؤكد لتلك الدول انها بانتهاج هذه السياسة المزدوجة انما تلعب بمصير الأمم المتحدة ومصير المجموعة الدولية والمجتمع البشرى بكامله . كما نؤكد أن المصالح التى تجنيها من وراء هذه السياسة قصيرة الأجل ولن تجديها نفعا على المدى البعيد .

لقد أعلنت الجمعية العامة ومنظماتها المختلفة عن التزامها التام للقضاء على الفصل العنصري وتنمية مجتمع ديمقراطي في كامل جنوب افريقيا لا تفرقة فيه على أساس العنصر أو اللون أو الجنس أو العقيدة ، وحيث يتمتع المواطن بحرية تامة بحقوق الانسان والحريات الأساسية وفي تقرير المصير . ان حق تقرير المصير من الحقوق الأساسية لكل شعب واننا نكافح من أجله مع الشعب الفلسطيني ومع شعب جنوب افريقيا ومع جميع الشعوب المحرومة من ممارسته بحرية تامة ودون ضغط خارجي . اننا ننيد التعاون العسكري والذري مع حكومة جنوب افريقيا ، ونعرب عن قلقنا البالغ لوجود هذا التعاون من اسرائيل وبعض الدول الأخرى . واننا نؤيد تأييدا تاما جميع المقررات الصادرة عن الجمعية العامة المنتهية بالقرار رقم ٢٠٦ / ٣٥ . اننا نؤيد كل اجراء تقره المجموعة الدولية للضغط على النظام القائم في ذلك البلد لعله يعود الى صوابه ويدرك خطر الاستمرار فسي هذا الاستهتار بحقوق الشعب الافريقي الذي يشكل الغالبية الساحقة لسكان جنوب افريقيا مما سيكون له أسوأ الأثر على النظام الحاكم الآن . وفي الوقت الذي نحث فيه الدول الغربية والشركات الكبرى على التوقف عن تعاونها مع هذا النظام العنصري فاننا نأخذ على أنفسنا عهدا بتشديد اجراءات المقاطعة له بكل وسيلة ممكنة وبصفة خاصة بأحكام الحظر النفطي . وقد أيدت حكومة المملكة العربية السعودية القرار الذي اتخذه مجلس وزراء منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط بتاريخ ٦ أيار / مايو ١٩٨١ والمرفقة صيغته مع رسالة من الممثل الدائم للكويت الى الأمين العام بتاريخ ٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ (الوثيقة رقم A/36/665) . وان حكومتي لعلى استعداد للاشتراك اشتراكا فعليا في أية مؤتمرات أو تدابير مشتركة بصفة تشديد حظر وصول النفط الى نظام جنوب افريقيا العنصري . واننا نأمل من جميع الدول المؤيدة لحظر وصول النفط الى ذلك النظام أن تدرك مقدار التشابه الشديد بين سياسة القمع والارهاب في ذلك البلد وانتهاك حقوق الانسان بأبشع مظاهره ، والسياسة التي لم تزل تتبعها اسرائيل بحق الشعب الفلسطيني في الأراضي العربية المحتلة وفي مخيمات اللاجئين والأحياء الأخرى التي طردوا اليها خارج الأراضي المحتلة .

السيد ليانج يوفان (الصين) (الكلمة بالاسبانية) : لقد خاض شعب جنوب

افريقيا كفاحا طويلا لا يلين ضد العنصرية من أجل الحرية والتحرر . ولقد شهد العام الماضي تطورا لهذا الكفاح الشعبي اتسم بطلبات متلاحقة من جانب العمال والطلبة والتجار ، وفسي

نيسان / ابريل من هذا العام فان العمال في كل أنحاء جنوب افريقيا عقدوا تجمعات شعبية وقاموا بمظاهرات احتجاج ضد ارتفاع الأسعار وطالبوا بزيادة الأجور وبالاقلال من ساعات العمل وفي الذكرى السنوية الخامسة لمذبحة سويتو تقريبا فان السود والملونين والهنود في جنوب افريقيا نظموا أنشطة عديدة لاهياء المقاومة ضد فظائع العنصريين . ان الشعب الأسود في كفاحه يتقدم بمطالب اقتصادية مقترنة بأخرى سياسية ، وهناك مشاركة تزداد اتساعا في حركتهم ، كذلك فان الكفاح المسلح الذي تخوضه حركة التحرير الوطنية ، قد شهد تطورا جديدا حيث كوّف الشعب الناميبي من كفاحه السياسي والمسلح من أجل الاستقلال الوطني والتحرر تحت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، وبذلك وجه الى النظام العنصرى ضربة أخرى قاصمة .

ان الكفاح العادل لشعبي جنوب افريقيا وناميبيا يكتسب مزيدا متعاظما من التعاطف والتأييد من جانب المجتمع الدولي . ان الحركة المناهضة للفصل العنصرى يتسع مداها لكي تصبح حملة عالمية ، كما أن المؤتمر العالمي الخاص بالعقوبات ضد جنوب افريقيا الذى عقد في باريس في أيار/ مايو الماضى تحت الرعاية المشتركة للأمم المتحدة ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، قد لعب دورا هاما لتعبئة المجتمع الدولي لتكثيف تأييده للقضية العادلة لشعب جنوب افريقيا وناميبيا ، والتشجيع على مزيد من التدعيم للحركة المناهضة للفصل العنصرى . ان مطالبة المجتمع الدولي سلطات جنوب افريقيا باطلاق سراح المسجونين السياسيين أصبحت أكثر قوة .

ورغم عزله المتعاظمة اليوم ، فان النظام العنصرى لجنوب افريقيا مازال يمارس بعناد سياسات الفصل العنصرى ، متحديا بذلك قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، والمعارضة القوية والشجب فى الداخل والخارج ، في محاولة للاحتفاظ بالامتيازات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للأقليات العنصرية . كما أنه يواصل زيادة نفقاته العسكرية ، والتوسع في القوات المسلحة والحجز الجماعى للوطنيين ، وأعمال القمع الوحشية للحركات الشعبوية المناهضة للفصل العنصرى ، وزيادة اقامة البانتوستانات ، مدعيا في غطرسة أن " الوطن الاسود الرابع " " سيزكي " " سيصبح " مستقلا " فى ٤ كانون الأول / ديسمبر من هذا العام ؛ ويقوم " باصلاحات " خادعة لا تمس جوهر نظام الفصل العنصرى وعلاوة على ذلك فانه يرفض تطبيق خطة الأمم المتحدة لتسوية مسألة ناميبيا ، ويشن غارات مسلحة متكررة واسعة النطاق ، ويقوم باعتداءات ضد البلدان المجاورة . وقد قام مؤخرا بغزو جمهورية سيشيل بواسطة قوات المرتزقة المتمركزة في جنوب افريقيا . وكل ذلك عرض السلام والاستقرار في الجنوب افريقي للخطر . ومع كل فان الاتجاه التاريخي لتحرير الوطني لا يمكن مقاومته . ان العنصريين في جنوب افريقيا في محاولتهم عكس اتجاه عجلة التاريخ ستكون نهايتهم كمن رفع حجرا ليسقط فوق قدميه .

ان السبب الذى اعطى سلطات جنوب افريقيا تلك الجسارة والجرأة يرجع الى تواطؤ ودعم بعض الدول الغربية . ولترسيخ مصالحها في هذه المنطقة قامت دولة عظمى بالتماهى الى درجة معارضة أغلبية البلدان الافريقية ، محاولة بكل طريقة منع الامم المتحدة من اتخاذ تدابير فعالة لفرض عقوبات ضد جنوب افريقيا ، وبذلك شجعت النظام العنصرى ، على ان يكون اكثر غطرسة ، وأعطت الدولة

العظمى الأخرى الفرصة للتدخل في المنطقة . ان تلك الدولة العظمى بينما تتشدق بشعار تأييد حركة التحرر الوطني ، تقوم بمخططات توسعية في الجنوب الافريقي . كل ذلك جعل الموقف في المنطقة أكثر تعقدا كما جعل نضال شعوب الجنوب الافريقي أكثر مرارة ولكن قضية شعبي جنوب افريقيا وناميبيا هي قضية عادلة وسوف يتحقق لها النصر لا محالة . وسوف يأتي اليوم الذي نجد فيه أن نظام الفصل العنصرى البغيض شأنه شأن كل النظم الرجعية في التاريخ سيمحى من الجنوب الافريقي ، ومن على وجه البسيطة .

لقد عزز النظام العنصرى في جنوب افريقيا مؤخرا من تعاونه مع سلطات تايوان . ووفد الصين يدين بشدة الاعمال العدائية التي ترتكبها سلطات جنوب افريقيا ضد الشعب الصيني ، وانتهاكها لسيادة الصين .

وخلال العام الماضى فان اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى تحت رياسة سعادة السيد ب . أ . كلارك ، وسعادة السيد مايتاما سولي سفير نيجيريا ، بذلت جهدا كبيرا ومفيدا للغاية . ان وفد الصين يقدر ويؤيد الجهود التي بذلتها اللجنة الخاصة .

لقد أيدت الصين حكومة وشعبا دائما الكفاح العادل لشعب جنوب افريقيا وناميبيا . ونحن ندين بشدة سلطات جنوب افريقيا لسياسة الفصل العنصرى واحتلالها غير المشروع وسيطرتها الاستعمارية على ناميبيا ، وعدوانها المسلح ضد البلدان المجاورة . ان الصين ان تتمسك بطريقة حازمة بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، لم يكن لها على الاطلاق ولن يكون لها أية علاقات سياسية او اقتصادية أو عسكرية أو تجارية مع سلطات جنوب افريقيا . ونأمل في ان الدورة الحالية للجمعية العامة لــــن تدبر فقط مرة أخرى جنوب افريقيا ، بل سوف تقبل أيضا توصيات الاجتماع الثامن عشر لرؤساء دول منظمة الوحدة الافريقية واللجنة الخاصة ، وان تعتمد القرار الخاص باعلان ١٩٨٢ " كعام دولي لتعبئة العقوبات ضد جنوب افريقيا " ووفد الصين يؤيد اعتماد تدابير فعالة لفرض العقوبات ضد سلطات جنوب افريقيا من جانب الأمم المتحدة .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : طبقا للمقرر الذى اتخذته الجمعية العامة في اجتماعها

الرابع في ١٨ ايلول / سبتمبر ١٩٨١ فانني أعطي الكلمة الآن للسيد ممثل مؤتمر الوحد وبين الافريقيين لآزانيا .

السيد ايساكس (مؤتمر الوجد وبين الافريقيين لآزانيا) (الكلمة بالانكليزية): نيابة عن مؤتمر الوجد وبين الافريقيين لآزانيا ، أود أن أضم صوتي لأصوات الوفود الأخرى التي سبقتني مهنته الرئيس واعضاء المكتب الآخرين لانتخابهم لقيادة أعمال الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة . ان وفدنا يود أيضا أن يشيد باللجنة الخاصة بمناهضة الفصل العنصرى للتقرير الممتاز الذى قدمته الى الجمعية العامة لدراسته . ان اللجنة الخاصة ، وقد حافظت بنجاح على اهتمام العالم بسياسات الفصل العنصرى لنظام بريتوريا العنصرى ، التي تعد من أصعب المشكلات التي تواجهه المجتمع الدولي اليوم .

ان التقرير كأبعد ما يكون عن قائمة عقيمة بأنشطة اللجنة الخاصة ، انما يحلل الموقف الحالى في آزانيا ، ويلقى الضوء على الدور الذى يمكن ان يلعبه المجتمع الدولي تأييدا لنضال الشعوب المقهورة .

ان الموقف في جنوب افريقيا يتسم بتكثيف عمليات القمع خلال الـ ١٢ شهرا الماضية ، وبصفة خاصة منذ الانتخابات العامة التي اقتصرت على البيض وحدهم في نيسان/ابريل . ويتضح ذلك من عمليات الحجز والاعتقال بغير محاكمة للطلبة والنقابيين والصحفيين وغيرهم ممن انتقدوا سياسيات الفصل العنصرى لهذا النظام . ويتضح أيضا نتيجة لعمليات التخويف والارهاب للأصوات الأكثر اعتدالا في المجتمع الاسود مثل رجال الدين . ويتضح أيضا من عمليات الترحيل بالقوة لمجتمعات بأسرها كما حدث في نيانفا في كيب تاون في آب/اغسطس .

وفي البرد القارس لشتاء كيب تاون اعتقل النظام العنصرى ٢٠٠٠ من المواطنين السود في آب/اغسطس ود من منازلهم بل ود مر حتى الاشجار حتى لا يكون لديهم أى مأوى . وبعد ذلك تم نقلهم في عربات الماشية الى معازل سيسكي و ترانسكاي ، ان معظم ضحايا تلك العملية كانوا من الأطفال والنساء الذين كانت جريمتهم الوحيدة هي رغبتهم في ان يعيشوا كوحدة اسرية مع ازواجهم وآبائهم . انه مجتمع مريض يضطهد الافراد الذين يحاولون ان يعيشوا حياة اسرية طبيعية وأن يقيموا أودهم في ظل ظروف بالغة الصعوبة . ان العنف الذى ارتكب ضد هؤلاء الرجال والنساء والاطفال قد صدم وهز بعنف عضوا من وفد الكونغرس الامريكى الذى كان يزور هذا البلد الى الحد الذى دفعها الى البكاء .

ان صحيفة سانداى تايمز في جوهانسبرغ في ١٦ آب / اغسطس ١٩٨١ ، عقت فـي

مقال لها :

” أى نوع من البلاد أصبحنا ؛ فلا يوجد مواطن في جنوب افريقيا صحا من نومه
شاعرا بالدفء يوم الثلاثاء . . . يمكنه أن يتفادى هذا السؤال ، أو ألا يحس احساسا
عميقا بالخجل عند تسلل الأنباء عن الأعمال التي ارتكبتها البوليس في نيانجا .
” أى مجتمع أصبحنا نعيش فيه يرسل رجال البوليس والمسؤولين المسلحين بكل أنواع
سلطة الدولة لكي يهدوا المآوى البائسة للفقراء والمعدمين المرتعدين ويدفعونهم السى
أن يخوضوا في أدغال كيب فلاتس ؟ ” .

ويواصل المقال الاشارة بحق الى :

” . . . ان المجتمع لا يحكم عليه باجمالي ناتجه الوطني أو بقواته المسلحة ، ولكن

بالطريقة التي يعامل بها أطفاله ، وكبار السن فيه ، والفقراء والمشردين ” .

ان الأعمال التي ارتكبت ضد سكان كيب تاون ليست مجرد انتقام أحقق للبوليس العنصرى
أو المسؤولين القساة ، وانما هو تنفيذ لسياسة رسمية أعلنت أن السود لا يقبلون الا اذا كانوا
يوفون بحاجات البيض ، وبعد ان استهلكوا فائدتهم من الناحية الاقتصادية فانهم يلقون بهم
كالقمامة في بؤر للفقر والبؤس والمرض . ان الأعمال التي أتخذت ضد سكان نيانجا تم تكرارها في
ترانسفال ضد سكان كيب تاون .

ان أعمال القمع المكثف لم ترهب السود ؛ بل على العكس من ذلك ، فان المقاومة السودا

لا تزال تتصاعد . ان مقاومة الجماهير المقهورة قد أصبح لها شكلان رئيسيان : أولا ، نشاط
رجال حرب العصابات في المناطق الريفية والحضرية ، بما في ذلك الصدمات مع قوات الأمن التابعة
للنظام ، وهدجمات على المنشآت وعمليات تخريب . وفي خطاب أخير أشار الجنرال ماجنس مالان ،
وزير الدفاع العنصرى ، الى أن أكثر من خمسين عملية تخريب وعنف قد وقعت منذ بداية هذا العام ،
بزيادة قدرها ٢٠٠ في المائة في مستوى تلك الأنشطة لنفس الفترة من العام الماضي . ومـع أن
هذه العمليات محدودة في أثرها على السكان البيض ، فان النضال المسلح هو حقيقة واقعة في
آزانيا . وفي خطاب حذر فيه السكان البيض من أن يستعدوا لزيادة في أنشطة رجال حـرب

العصابات في المستقبل القريب ، فان الجنرال كونستاند فيليبين ، رئيس قوة دفاع نظـام
بريتوريا ، قال :

” . . . ان (العصابات) المعادية لجمهورية جنوب افريقيا تعمل على مستوى
جنوب افريقيا بأسرها ، وتقوم بأعمال واسعة النطاق مما يتطلب زيادة كبيرة في قوات الأمن
ومستويات العمالة المطلوبة في هذا الصدد . . . ان الطبيعة المناسبة وواسعة النطاق
لحرب العصابات ، ترمي الى التغلب على قوات الأمن التابعة للبلاد وبالتالي أساسها
الاقتصادي ” .

ان الشكل الثاني من المقاومة هو العمل السياسي الجماعي ، بما في ذلك الاحتجاجات
على الايجارات ، ومقاطعة السيارات العامة ، والمقاومة الجماعية لعملية الترحيل الاجباري للسكان ،
واضراب الطلبة والعمال السود . وفي الفترة حتى تشرين الأول / اكتوبر من هذا العام حدث ١١٥
اضرابا من جانب العمال السود . كما شهد تشرين الأول / اكتوبر وحده أكثر من ٤٠ من المنازعات
العملية ، شارك فيها أكثر من ٢٠٠٠٠ من العمال .

ومما له أهميته ، أن الاضطراب الذي أصاب الصناعة قد صادفه ما سمي ” بالاصلاحيات
في التشريعات العمالية التي أوصلت بها لجنة وبها من . ولكن النقابات العمالية السودا^١ أكدت
على انها لا يمكن أن تفصل بين نضال العمال من أجل أجور أفضل وظروف عمل أفضل ، وبين
النضال الوطني من أجل الحرية والتحرر الاجتماعي . ومما له أهميته أيضا أن النقابات العمالية
مثل اتحاد العمال المتحالف لجنوب افريقيا هو الذي حفز التطلعات السياسية لجماهير آزانيا ،
التي نمت نموًا عظيمًا . . ان جون كين - برمان ، وهو مؤلف وصحفي معروف أعلن في صحيفـة
” ساوث ” في آب / اغسطس ١٩٨١ :

” ان آخر مرة عانت فيها جنوب افريقيا من مثل هذا التشدد من جانب العمال
السود كانت في الاضرابات في ديربان في عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٤ ، ولكن اضرابات اليوم
تعيش لفترة أطول وهي منظمة على نحو أفضل من اضرابات عام ١٩٧٣ . وهي تحظى عموما
بتأييد من جانب حركة عمالية سودا^١ فتيّة ونشطة وتقول ان الأعضاء الجدد يتدفعون عليها
أسرع من أي وقت مضى ” .

ان رد بريتوريا على نمو وقوة النقابات العمالية للسود هي محاولة قمعها من خلال عمليات الاحتجاز التعسفي لزمائها ، والحظر على الحصول المساعدات المالية من الخارج . وفسى آب/ اغسطس فان زعما^٤ بانتوستان سيسكي العملاء قد قبضوا على ٢٠٥ من النقابيين عند عودتهم من مؤتمر . وبعد ذلك وجهت اليهم تهمة ترديد أناشيد الحرية ، والهتاف بالشعارات . كما تم احتجاز ثوزاميلي جويتا ، زعيم اتحاد العمال المتحالف لجنوب افريقيا ، أربع مرات بغير تهمة . وقد عقبته صحيفة راند ديلي ميل في ٦ آب/اغسطس (١٩٨١) على ذلك بقولها :

” ان اليوم الذى أعلنت فيه الحكومة عن تشريعها العمالي ، أفرجت شرطة الأمن عن نقابي أسود احتجز للمرة الرابعة دون محاكمة .

” ان الحديثين لا بد النظر اليهما معا ، لأن استمرار احتجاز النقابيين السود

يتناقض مع تقديمية قانون التعديل الخاص بالعلاقات العمالية .

” وعندنا أن السيد ثوزاميلي جويتا ، رئيس اتحاد العمال المتحالف لجنوب افريقيا ، يحتجز ويفرج عنه أربع مرات دون أن توجه اليه أية تهمة ، فقد أصبح واضحا تماما أن السلطات ليس لديها ما تتهمه به . وفي الوقت نفسه ، لا يزال هناك تسعة من زعماء النقابيين السود محتجزين ” .

ان مثلي ٢٩ من نقابات العمال السود - يمثلون حوالي ٢٠٠.٠٠٠ من العمــــال

السود - اجتمعوا في كيب تاون في آب/اغسطس لكي ينسقوا اجراء مشتركا لمعارضة محاولات النظام قمع النقابات العمالية السود^٤ . ان عدم امكانية الفصل بين النقابات العمالية والنضالات السياسية قد ألقى الضوء عليها من جانب صحيفة راند ديلي ميل :

” ان سياسة المجتمعات التي يأتي منها العمال السود ، وقضايا المجتمع مثل

الاسكان والنقل هي التي يجرى المحاربة بشأنها على ساحة المصانع لأن هذا هو المكان

الذى لدى السود فيه سلطة قوية ” .

ويقول المحرر بعد ذلك أن المطلوب ليس هو قمع حركة النقابات ، وانما انشاء مؤسسات سياسية

للسود . والذي تجاهله المحرر هو حقيقة أن السود قد أعلنوا مرارا أن أى شيء يقل عن الاشتراك

الكامل في عملية صنع القرار السياسي في البلاد لن يكون مقبولا بالنسبة لهم .

ان المؤسسات السياسية التي أنشأها النظام للرد على المطالبة بالتمثيل السياسي الكامل في الأجهزة الرئيسية قد تم رفضها ، وأخرها مقاطعة ما سمي بانتخابات المجلس الهندي لجنوب افريقيا في بداية هذا الشهر عندما وجدنا أن ١٠٥ في المائة فقط ممن لهم حق الانتخاب هم الذين ذهبوا الى صناديق الاقتراع للدلاء بأصواتهم . وفي ٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ فان مجموعة تمثيلية للمجتمع الهندي أعلنت في صحيفة جوهانسبرغ ستار ، الأسباب وراء معارضتها لهذه الانتخابات ، ومطالبتها مقاطعة الانتخابات على الأسس التالية :

" ١ - ان (المجلس الهندي لجنوب افريقيا) هو جزء من عملية دستورية تسعى الى تقسيم الشعب في جنوب افريقيا .

" ٢ - ان هذا ينتقص من القضية الأساسية التي تواجه البلاد - وأقصد بهما ضرورة وجود نظام تمثيلي حقيقي للحكومة يقوم على أساس حق الانتخاب العام لجيـع
البالغين .

" ٣ - ان الحكومة الوطنية تستخدم ذلك لتكريس سياسة الفصل العنصري .

" ٤ - ان هذا يعني ، ضمنا ، انه يتعارض تماما مع الرغبات الشاملة في اقامة جنوب افريقيا عادلة وحررة ومتكافئة تقوم على ارادة جميع أفراد الشعب " .

ان عملية الانتخابات هذه ، وما تم فيها كان رفضا أكيدا من جانب الجماهير ليس فقط للمؤسسات الصورية ، وانما أيضا للسياسات العرقية للنظام ؛ وبالرغم من ذلك ، فان النظام قد أعلن انه سوف يعترف بالمجلس الهندي لجنوب افريقيا باعتباره المتحدث الوحيد عن القطاع الهندي من المجتمع الأسود .

وينفس الطريقة تماما ، أعلن النظام انه بالرغم من آراء الجماهير التي أعلنها بجـلاء ، فان بانتوستان سيسكي سوف يمنح " الاستقلال " في ٤ تشرين الأول / ديسمبر . ولعلكم تذكرون أن لجنة كويل قد استعرضت وجهات نظر سكان الاقليم ، وبعدها ذكرت أن أكثر من ٩٠ في المائة من أولئك الذين تم الحصول على آرائهم يحبذون نظاما يقوم على أساس اعطاء كل فرد حق التصويت في جنوب افريقيا الوحديية .

(السيد ايساكس ، مؤتمـر
 الوحدويين الافريقيين لآزانيا)

ان ب . و . بوثا ، رئيس الوزراء العنصرى ، الذى صورته وسائط الاعلام الغربية على انه " اصلاحي " مستنير ، قد تخلى عن هذا المظهر الخادع . فعلى سبيل المثال ، وردا على سؤال في برلمان البيض وحدهم هذا العام ، أعلن بشكل قاطع أن سياسة حكومته هي سياسة سيطرة البيض . كما يوضح ذلك أيضا رفض نظام بريتوريا التوصيات التي قدمها المجلس الرئاسي والتي تقضي باعادة بعض المناطق السكنية التي نقل منها الملونون والهنود بالقوة ، الى أصحابها .

وأشهد أيضا رفضه للتوصيات التي تقدمت بها اللجنة المكلفة بالتحقيق في هيكل وطبيعة التعليم . هذه اللجنة ، التي يرأسها معلم تريوي ملون هو فرانكلين سون ، دعت الى انشاء نظام تعليمي واحد لكل المجموعات العرقية بدلا من النظم التمييزية الموجودة حاليا . ان الدكتور بيت كورنهورف وزير التعاون والتنمية العنصرى ، الذى أعلن منذ فترة ليست بالطويلة أمام مجموعة من الامريكيين ان الفصل العنصرى الأبارتيد قد انتهى ، قد سمح باتخاذ التدابير الوحشية القاسية ضد سكان نينفا في " كيب تاون " .

هناك سببان رئيسيان للتحول الذى حدث في موقف بوثا : أولا ان الانتخابات العامة الوحيدة للبيض في نيسان /ابريل من هذا العام عندما وجدنا الحزب الوطني الحاكم يخسر أصواتا لحزب هير ستيفتسا ناسيونالي اليميني المتطرف وللحزب التقدمي الفيدرالي المعارض . ان مؤتمر الوحدويين الافريقيين قد حذر باستمرار من انه ليس هناك فرق على الاطلاق فيما بين ما يسمى فيرليتس و فيركرمتيس في مؤسسة الافريكائر . ان الخلاف بين الجماعتين تتركز حول أفعال الطررق للحفاظ على مزايا وسلطة البيض .

ثانيا ، ان الاعلانات العامة للمسؤولين في حكومة ريفان مقرونة ببعض التدابير كلها عززت وهي بالقطع تشجع العناصر المتطرفة في اطار المؤسسة البيضاء . لقد أوضحت الولايات المتحدة ان سياستها تجاه نظام الفصل العنصرى سوف تقوم على أساس اعتبارات استراتيجية عالمية أثرها الأكد هو بروز تحالف سياسة الأمر الواقع بين واشنطنون وبين بريتوريا . ولعلكم تذكرون أنه في حديث تليفزيوني مع والتر كرونكيت كبير المذيعين السابق بشركة كولومبيا للث التلفزيوني (سي . بي . اس) في آذار /مارس من هذا العام وجدنا الرئيس ريفان يعلن أن جنوب افريقيا حليف ومسؤول لمعادن استراتيجية وبالتالي لا يمكن عزلها . ووجهة النظر في بريتوريا هي انه بصرف النظر عن أعمالها فان النظام سوف يعتمد دائما على تأييد الولايات المتحدة . ومن المفارقات اننا نجد اليوم موقفا نجد فيه الولايات المتحدة التي تعلن انها قائدة العالم الحر وحاملة علم الديمقراطية في حالة حب شديد مع نظام يضم بين زعمائه مؤيدين نشطين للنازية .

ان النظام العنصرى لم يكثف فقط عملية قمعه للأغلبية السوداء في ظل نظام الفصل العنصرى ، بل انه حاول أيضا أن يفرض تناقضات مجتمعة على منطقة الجنوب الافريقي بأسرها .

ان هزيمة الاستعمار البرتغالي في افريقيا وظهور جمهورية زمبابوي المستقلة بقيادة رئيس الوزراء موجابي والاتحاد الوطني الافريقي لزمبابوي - الجبهة الوطنية - كل ذلك ترك نظام الفصل العنصري كقلعة أخيرة لحكم الأقلية البيضاء في القارة الافريقية .

ان بريتوريا قد بدأت تعرف الأخطار التي تتهدد استمرار بقاء حكم الأقلية البيضاء في جنوب افريقيا نتيجة لتغير ميزان القوى في المنطقة وقد استجابت لهذه التغيرات بعدد من الطرق : أولاً ، لقد عدلت عما يسمى باحتمالات التعايش السلمي والتعاون الاقتصادي كما تتصورها من خلال انشاء ما يسمى بمجموعة دول الجنوب الافريقي وهو مفهوم يتضمن انشاء تحالف اقتصادي سياسي وعسكري يضم البانتوستانات وأية دول مستقلة ترغب في الدخول في هذا التحالف الى جانب جنوب افريقيا . وفحوى هذا التحالف هي انه في مقابل المنافع الاقتصادية التي يمكن الحصول عليها من هذا التحالف تمتنع الدول الافريقية المستقلة عن تقديم أي تأييد لحركات التحرر الوطني التي تقاوم ضد حكم الأقلية في جنوب افريقيا . وحتى الآن فان الدول الافريقية المستقلة قد رفضت مفهوم فكرة " مجموعة دول الجنوب الافريقي " ، وأعربت عن رأيها القائل بانها تحبذ التعاون الاقتصادي الاقليمي والتطورات التي ترمي الى تقليل تبعيتها الاقتصادية على النظام العنصري ومن ثم تقليل قابليتها للتعرض للضغط من قبل نظام الأقلية البيضاء .

ونتيجة لمبادرات الدول الافريقية المستقلة في المنطقة فان مؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي قد بدأ وشاركت فيه تسع دول افريقية . ان تشكيل هذا المؤتمر قد تطلب اعادة النظر في مفهوم بريتوريا لما اقترحته من انشاء تجمع لدول الجنوب الافريقي . واليوم تم اعادة تعريف المفهوم لكي يضم تحالفا بين البانتوستانات التي أعلن استقلالها " الولايات الوطنية " ، وهي التسمية الجديدة لهذه المعازل بما يتفق ونزوع بريتوريا الى تغيير الأسماء ، وبين " جنوب افريقيا البيضاء " .

ثانياً ، ان بريتوريا زادت من وجودها العسكري في المناطق القريبة من الدول الافريقية في الخط الأول . وقد تضمن ذلك زيادة الدوريات على الحدود وانشاء طرق أسفلتية لتسهيل الانتشار السريع للقوات والمعدات العسكرية ، فضلا عن قاعدة عسكرية جديدة تم انشاؤها لهذا الغرض في شرق " ترانسفال " . كذلك فان النظام يفكر أيضا في وضع سور مكهرب على حدود

بوتسوانا التي كانت أحد الملاجئ الرئيسية لأولئك الذين يهربون من القمع العنصري والقسوة .

ثالثا ، بدأت بريتوريا بحملة لاشاعة القلقة في الجنوب الافريقي . ولهذه الحملة شقان : أولا الفارات العسكرية المباشرة والهجمات بالقنابل على الدول المجاورة ومنها على سبيل المثال الغزو الشامل لجمهورية انغولا الشعبية في آب/اغسطس من هذا العام وغزو موزامبيق والهجوم على مساكن اللاجئين الذين يعيشون في موتولا في كانون الثاني/يناير من هذا العام ، والفارات على زامبيا وأخيرا الهجوم على جمهورية سيشيل من جانب مرتزقة يشرف عليهم النظام العنصري ؛ وثانيا تدريب والصرف على المجموعات المنشقة في هذه البلدان . في انغولا على سبيل المثال فان النظام العنصري يدرّب ويقوم بالصرف على المجموعة الارهابية التي يقودها جونا سنيفيبي ؛ وفي موزامبيق فانه يدرّب ويتولى الانفاق على ما يسمى بحركة المقاومة في موزامبيق والتي تضم أساسا المستعمرين البرتغاليين السابقين وأعضاء البوليس السري البرتغالي . ان السيد موجابي رئيس وزراء زيمبابوي اتهم بريتوريا بتدريب عدة آلاف من المنشقين في زيمبابوي بغية اشاعة القلاقل في هذه الجمهورية حديثة الاستقلال .

ان هدف حملة التخريب في الدول المجاورة هي أن تجعلها في حالة عدم استقرار مستمرة حتى يصبح من الصعب على هذه الدول القيام بمهام التمير الوطني وبخاصة في تلك البلدان التي حققت الحرية بعد سنوات من النضال المسلح . ان الموارد المالية والانسانية التي يمكن أن يستفاد بها على نحو أكثر فائدة وجدوى في توسيع التنمية الاقتصادية وتوفير الخدمات الاجتماعية يجب تحويلها للانفاق على الأمن والدفاع .

ان نظام الفصل العنصري الأبارتيد قد تم تعزيزه في تشدده داخلها وفي أعمال عدوانه المتكررة التي يرتكبها ضد الدول الافريقية المستقلة في شبه القارة نتيجة للتأييد الذي يحظى به من الدول الغربية الكبرى واسرائيل . هذه الدول تتواطؤ مع العنصريين اقتصاديا وسياسيا وديبلوماسية وعسكريا وفي ميادين الرياضة والثقافة . ان الدول الغربية وبصفة خاصة الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى والمانيا الغربية واليابان واسرائيل ، بينما تدين نظام الفصل العنصري على أسس أخلاقية ، قدمت لنظام بريتوريا الأسباب اللازمة لتمكينه من اتباع سياسات نظام الفصل العنصري التي ينتهجها

بعنف . ان هذا يعني أن تعطى لمتعهد دفن الموتى رخصة للقتل ثم تنتقده لأدائه عمله فسي
جلية . ان أثر التأييد الذى حصل عليه نظام الفصل العنصرى من هذه الدوائر هو تعزيز المؤسسة
الصناعية العسكرية لنظام الفصل العنصرى . ونتيجة لهذا التعاون أصبحت لدى نظام الفصل
العنصرى قدرة نووية وهو تطور بالغ الخطورة بالنسبة للسلم والأمن الدوليين .
وهناك أيضا ترابط بين التعاون الاقتصادى وغيره من أشكال التعاون مع النظام العنصرى
في بريتوريا وبين الاتصالات الرياضية . ذلك أن تلك الدول الشركاء في التجارة مع النظام هي
التي تحبط جهود المجتمع الدولي لعزل العنصريين في مجال الرياضة . ان التبادلات الرياضية
هي وسيلة هامة لنظام الفصل العنصرى لكي يحاول الخروج من العزلة التي خضع لها احتجاجا على
سياسته العرقية . ان التعاون في ميدان الرياضة قد اقترن بفيضان من الدعاية يرمي الى الحصول
على شرعية للمذهب الهتلري للفصل العنصرى الذى يتبعه النظام . وفي هذا الصدد فان الجولة
الأخيرة في نيوزيلندا والولايات المتحدة من جانب فريق الرجبي كانت ضربة سياسية ودبلوماسية كبيرة
قام بهذا هذا النظام . ان الجولة في نيوزيلندا كانت أول جولة لفريق من فرق الرجبي الكبرى يقوم
بها سفراء الفصل العنصرى وأول جولة في احدى بلدان الكومنولث خلال عشر سنوات . ومن المؤسف
أن حكومة نيوزيلندا قد اختارت أن تهمهم حول عدم ترحيبها بالجولة بينما شجعت اتحاد نيوزيلندا
للرجبي عن طريق التأكيد بأنها لن ترفض منح تأشيرات دخول للعنصريين . وفي ظل هذا التشجيع
فان اتحاد نيوزيلندا للرجبي قد مضى في تنفيذ تلك الجولة . وفي الولايات المتحدة فان اتحاد
الرجبي الشرقى قد قبل أموالا من لويس ليت أحد أعمدة نظام بريتوريا لشراء الأصدقاء والتأثير على
الناس دوليا لتنظيم تلك الجولة .

من أجل مجتمع ديمقراطي غير عنصري . وبالرغم من ممارسة هذا النظام للقمع السياسي الوحشي والاعتقالات والتعذيب والارهاب والنفي ، فان كفاح التحرير في البلاد قد أصبح حركة وطنية حقيقية يشترك فيها اناس من جميع الأعراق ومن كافة مناحي الحياة . ويجري ازكاء الوعي الوطني ، ونشهد اليوم تعبئة وطنية قوية لجميع المضطهدين في جنوب افريقيا .

اننا نشيد بالمؤتمر الوطني الافريقي الذي سيحتفل في العام المقبل بالذكرى السبعين على تأسيسه ، ومؤتمر الوحدة ويين الافريقيين وهما يقومان بتهيئة الوحدة فيما بين صفوف الشعب في عمل منظم ضد طغيان النظام* .

ان نظام جنوب افريقيا باستغلاله الموارد الفنية للبلاد قد ازدهر اقتصاديا ، وحظي بدعم من مختلف مجموعات المصالح والبلدان ، وتمكن من اقامة مؤسسة عسكرية ضخمة . ان انتهاكات الحظر على الأسلحة المفروض ضد جنوب افريقيا في عام ١٩٧٧ من قبل مجلس الأمن بالقرار ٤١٨ (١٩٧٧) تحدث بصورة صارخة ، والتقارير عن قدرة جنوب افريقيا في المجال النووي تضيف بعدا مخيفا للموقف . ان ميزانية الدفاع لجنوب افريقيا لعام ١٩٨١-١٩٨٢ قد ازدادت بنسبة ٣٠ في المائة عنها في السنة المالية السابقة . وطبقا لتقرير اللجنة الخاصة ، فان زيادة الميزانية العسكرية واقتناء المعدات العسكرية المتقدمة ، وتعزيز القوات العسكرية ، يعد اشارة واضحة على عزم جنوب افريقيا على تصعيد عدوانها ضد دول المواجهة . وفي السنة قيد الاستعراض تم تكثيف أعمال العدوان التي نتج عنها الموت والدمار في الدول المعنية ، وزعزعة استقرار المنطقة ، وجلبت معها خطر اتساع نطاق النزاع بحيث يتجاوز حدود جنوب افريقيا .

ان الاحساس بالتفوق العسكري قد مكّن جنوب افريقيا من التمسك بناميبيا ، الذي أنهى انتدابها عليه منذ زمن طويل . وقد قامت جنوب افريقيا بعدد من المبادرات الزائفة بشأن استقلال ناميبيا وذلك بهدف واضح هو السعي الى اعاقه وتأخير احراز أي تقدم صوب تنفيذ خطة الأمم المتحدة بشأن استقلال ناميبيا .

ان الحظر المفروض على الأسلحة ضد جنوب افريقيا يجب أن ينفذ بدقة ، ويجب أن تتوقف

* تولى الرئاسة السيد كام (ينما) نائب الرئيس .

جميع أشكال التعاون العسكري وغيره مع ذلك النظام ، هذا التعاون الذي يمكنه من الحفاظ على سياسة الفصل العنصري ، وكذلك من ارتكاب أعمال العدوان ضد دول خط المواجهة المجاورة . ان جميع التدابير المقترحة ضد جنوب افريقيا بما في ذلك فرض العقوبات ، يجب أن تكون موضع نظر جدى من قبل جميع الدول لتنفيذها بصورة فعّالة ، لأن جميع الخيارات الأخرى قد أخفقت في حمل ذلك النظام على الامتثال لمقررات الأمم المتحدة .

ان الدعوات المتكررة للمناضلين من أجل الحرية في جنوب افريقيا للتخلي بالاعتدال قد قوبلت باجراة قمعية متزايدة من قبل الجيش والبوليس في نظام جنوب افريقيا ضد كفاح التحرير . ان هذه المناشدات التي يتسم بعضها بحسن النية يجب في الواقع أن توجه الى نظام جنوب افريقيا . كما ان أولئك الذين لديهم وسائل دبلوماسية ووسائل أخرى للضغط على جنوب افريقيا يجب أن يعبروا لهذا النظام بشكل واضح لا لبس فيه عن رفض المجتمع الدولي لسياسة الفصل العنصري ، حتى يمكن تجنب سفك الدماء ، واقامة مجتمع جديد يقوم على الحرية والمساواة والاحترام الكامل لكرامة جميع السكان في جنوب افريقيا .

السيد ترويانوفسكي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) :

لعدة سنوات ما زالت الأمم المتحدة تبذل جهودا مثابرة ومستمرة لازالة سياسة الفصل العنصرى التي يمارسها النظام الحاكم في جنوب افريقيا . ان مجلس الأمن في الأمم المتحدة قد عمد مرارا الى ادانة العنصريين في جنوب افريقيا بشدة . وفي القرار ٤٧٣ (١٩٨٠) الصادر في ١٣ حزيران / يونيه ١٩٨٠ أكد مرة أخرى على :

" ان سياسة الفصل العنصرى التي ينتهجها ذلك النظام هي جريمة ضد ضمير الانسانية وكرامتها ، ولا تتلائم مع حقوق الانسانية وكرامتها ومع ميثاق الأمم المتحدة ، ومع الاعلان العالمى لحقوق الانسان ، وانها تعتبر انتهاكا خطيرا للمسلم والأمن الدوليين " .
(قرار مجلس الأمن ٤٧٣ (١٩٨٠) الفقرة ٣)

لقد فعلت الأمم المتحدة الكثير بغية فضح جرائم العنصريين في بريتوريا وادانتهم في نظر التاريخ ، ولتعبئة رأى العام في كافة بلدان العالم للنضال بفاعلية ضد سياسة الفصل العنصرى . وفي هذا الصدد ينهض أن نذكر بصورة خاصة العمل العظيم الذى أنجزته اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، التي يرأسها حاليا السيد الموقر ميتاما - سولي ، ممثل نيجيريا . ان التقرير الذى تقدمت به اللجنة الخاصة المعنية بمناهضة الفصل العنصرى ، والوثائق الاخرى ، تعطي صورة مفجعة لسياسة الاستغلال الشرس والعنف الوحشي والقمع ، التي يمارسها العنصريون البيض ضد الأغلبية الساحقة من سكان البلاد . ان السبب في ذلك هو الرغبة في تزويد نظام الأقلية البيضاء بالأيدى العاملة الرخيصة ، ان لم تكن المجانية ، مما يحرم الجماهير العاملة من أية امكانية للتخفيف من معاناتها .

ومن بين الوسائل المستخدمة لتحقيق هذا الغرض ، تضطلع سياسة البانتوستانات بـ دور كبير ، وهي تهدف الى توزيع السكان الأصليين بين عشرة بانتوستانات ، تشكل حوالي ١٣ في المائة من المساحة الكلية لأراضي هذا البلد ، وهي أقل الأماكن ملائمة للحياة البشرية .
وكما ذكر الممثل الرسمي للنظام العنصرى :

" ان النهاية المنطقية لتلك السياسة فيما يتعلق بالمواطنين السود ، هو أنسه .
" باستمرار تنفيذها لن يبقى فرد واحد من السكان السود يحمل جنسية جنوب أفريقيا " .

(A/36/708, annex 1, para.2)

وبالرغم من احتجاجات المجتمع الدولي فان نظام بريتوريا يواصل انتهاج هذه الخطوة الشريرة ، ويعتزم في ٤ من كانون الأول / ديسمبر أن ينشئ بانتوستانا رابعا وهو " سيسكي " ، يحرم (٢ مليوناً من الافريقيين من حقوقهم غير القابلة للتصرف .

ان البطالة والفقر المدقع ، والمرض المنتشر ، والجوع هو مصير الافريقيين الذين وضعوا في البانتوستانات من قبل نظام جنوب افريقيا العنصرى . وهم يحرمون من الوسائل الأساسية للحصول على التعليم ، والخدمات الطبية وغيرها من الخدمات الاجتماعية ، كما ان أولئك الذين يضطرون الى التحول سعياً وراء لقمة العيش ، يجدون أنفسهم بمثابة مهاجرين ليست لهم أية حقوق في بلادهم . ان أى احتجاج على سياسة العبودية اللانسانية يترتب عليه زيادة القمع من قبل النظام العنصرى الذى يلجأ الى اطلاق النار على الأدهالي العزل ، والنساء والأطفال ، والى تعذيب الوطنيين . كما حظرت أنشطة المنظمات التي تعارض نظام الفصل العنصرى . وكثيرون من الذين يناضلون ضد الفصل العنصرى ويمثلون مختلف قطاعات السكان قد ضحوا بحياتهم أو نج بهم في غياهب السجون .

ومع ذلك ، وبالرغم من القمع الشرس ، فان المقاومة الجماعية للفصل العنصرى في جنوب افريقيا آخذة في التزايد ، وتشمل قطاعات أكبر فأكبر من السكان ، وكما جاء في تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى :

" ان تعبئة الادراك السياسى قد رافقها نجاح كبير في الكفاح المسلح الذى يخوضه أعضاء حركة التحرير الوطنى . وان هجماتهم المسلحة وعملياتهم العسكرية الواضحة هي جزء لا يتجزأ من الكفاح الشعبى والجماعى المنتشر على نطاق البلاد ، والذى يشن على كافة الجهات . وقد أتاح ذلك تعزيز مستوى النضال الشامل ضد الفصل العنصرى وجعله أكثر فعالية " . (A/36/22, annex 1, para.11)

وفي طليعة هذا الكفاح يقف المؤتمر الوطنى الافريقى الذى سيحتفل قريباً بالذكرى السبعين لتأسيسه ، من قبل الانسانية التقدمية جمعاء .

ان الجرائم البغيضة التي يرتكبها نظام بريتوريا العنصرى ضد شعب جنوب افريقيا ، قد ضاعفت منها أعماله العدوانية ضد البلدان الافريقية المجاورة . وبالرغم من المطالب الملحة التي

أعربت عنها الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في المجتمع الدولي ، فان حكام جنوب افريقيا يواصلون احتلالهم غير الشرعي لناميبيا ، مخضمين شعبها لارهاب قاس واستغلال لانساني .

ان نظام الفصل العنصرى مدان كذلك بارتكاب أعمال عدوانية وارهابية متعددة ضد دول افريقية مستغلة مثل ، أنغولا ، وزامبيا وموزامبيق ودول أخرى . ويصاحب ذلك أعمال وحشية تشمل قتل اللاجئين من النساء والأطفال . ان أعمال العدوان والاستفزاز من قبل نظام بريتوريا ضد الدول الافريقية المحبة للسلام تهدد فالى ارباب شعوب تلك البلدان ، وارقامها على التوقف عن تقديم المساعدة الى حركات التحرير الوطني في جنوب افريقيا .

ان مجلس الأمن قد أتاحت له الفرصة مرارا لادانة الاعمال العدوانية التي يرتكبها العنصريون في جنوب افريقيا ضد البلدان المجاورة بوصفها خطرا مباشرا على السلم والأمن الدوليين ، وقد أصدر أيضا انذارا مفاده أنه اذا تكررت هذه الأعمال فانه سيطبق على جنوب افريقيا التدابير المنصوص عليها في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

ولكن ، وبالرغم من جميع قرارات الأمم المتحدة ، والمطالب الملحة للمجتمع الدولي ، فان نظام الفصل العنصرى يواصل ارتكاب أعمال العدوان المسلح ، كما يشهد على ذلك العدوان المسلح الذى ارتكبه العنصريون ضد أنغولا في الآونة الأخيرة .

وليس من الصعب أن نتبين الأسباب الكامنة وراء هذا الصلف الذى تهديه سلطات بريتوريا والذى وصف بوضوح في أحد البيانات الحديثة التي أدلى بها في اللجنة الخاصة المعنية بمناهضة الفصل العنصرى ، والتي تعلن عن القناعة بأن :

” نظام الفصل العنصرى يجرى تشجيعه في سلوكه العدواني والاجرامي نتيجة لمواقف بعض الدول الغربية التي تهذل كل ما في وسعها لمرقلة تنفيذ الاجراءات الفعالة طبقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة . ان ممارسة ثلاثة أعضاء دائمين في مجلس الأمن حقوق النقض في نيسان /ابريل . لمنع فرض الجزاءات على ذلك النظام أكدت له أنه يستطيع أن يتابع جرائمه دون عقاب .

” ان سياسة وأعمال الحكومة الجديدة في الولايات المتحدة باسم ما يسمى ” بالارتباط البناء ” مع نظام الفصل العنصرى يعتبرها هذا النظام بمثابة اعطاء الضوء الأخضر لمواصلة

العدوان ، وتحدى المجتمع الدولي . ان الاقتراح الداعي الى الغاء تعديل كـالارك ،
والسماح بالتدخل في دولة ذات سيادة هي أنغولا ، قد رُحِبَ به ذلك النظام على أنه
دليل على رغبة دولة عظمى في التعاون معه في زعزعة الاستقرار في أنغولا وتحقيق الهيمنة
في المنطقة ” . (A/36/459, annex. para. 8 and 9)

ومن الواضح تماما ان بؤرة توتر للعنصرية والفصل العنصرى ما زالت قائمة في الجزء الجنوبي من القارة الافريقية تتواءم تماما من المصالح السياسية والاقتصادية والاشتراكية طويلة المدى للولايات المتحدة ولعدد من الدول الأخرى الأعضاء في حلف شمال الأطلسي ، وهي تعتبر جنوب افريقيا رأس جسر لشن المعركة ضد الدول الافريقية المستقلة ، وقاعدة عسكرية في هذه المنطقة بالغة الأهمية الاستراتيجية . كما تحاول هذه الدول ضمان ظروف مواتية تمكنها من نهب الموارد الطبيعية في جنوب افريقيا وجني أرباح ضخمة عن طريق الاستغلال المفرط للسكان الأصليين ، وان ما نشهده هو تطابق تدريجي بين جنوب افريقيا ورأس المال الغربي .

وطبقا للبيانات التي نشرتها صحافة جنوب افريقيا ، فانه في نهاية عام ١٩٨٠ كانت هناك ١٢٠٠ شركة بريطانية و ٣٧٥ شركة امريكية و ٣٥٠ شركة من المانيا الغربية تعمل في جمهورية جنوب افريقيا . وقد بلغت جملة الاستثمارات الاجنبية في جنوب افريقيا حسبما جاء في تقييم مالي ثلاثين بليون راند . ومنذ عام ١٩٧٢ حتى عام ١٩٨٠ ، فان مجموع القروض المعلن عنها والتي منحت لجنوب افريقيا من حوالي أربعمئة مصرف من اثنين وعشرين بلدا تزيد على سبعة بلايين من الدولارات بما في ذلك ١٢٢ بليون دولار قدمت في عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ فقط .

ولقد شعرت جميع البلدان المحبة للسلم بالجزع لتعاون البلدان الغربية مع العنصرين في المجالات العسكرية والنووية . وكنتيجة لقيام الدول الغربية بتقديم المساعدة المالية والتقنية لنظام بريتوريا والتراخيص لصنع أشكال مختلفة من الأسلحة ، فان القدرة العسكرية لجمهورية جنوب افريقيا قد بلغت ما بين ٧٠ و ٩٠ في المائة . ووفقا لما ذكره رئيس مجلس جنوب افريقيا للطاقة الذرية ، فان انجازات جنوب افريقيا في الميدان النووي تعتمد بشكل جوهري على المساعدة التي تقدمها الولايات المتحدة اليها . وقد أكد تقرير اللجنة الخاصة بمناهضة الفصل العنصرى على أنه :

” كنتيجة للتعاون العسكري والنووي المستمر من قبل دول غربية متعددة ودول

أخرى ، وبصفة خاصة المملكة المتحدة والولايات المتحدة وجمهورية المانيا الاتحادية وفرنسا واسرائيل ، فان برنامج جنوب افريقيا للتوسع العسكري والتطوير النووي قد أحرز تقدما ” .

(A/36/22, para.253)

ان الجهود التي تبذلها الدول الغربية الرامية الى دعم ومنح التأييد الشامل للنظام

المنصرى لجنوب افريقيا ، هي دون شك جزء لا يتجزأ من خطط أكثر بعيدة المدى من جانب الامبريالية لاستعادة المواقع التي خسرتها في افريقيا ولحرمان الشعوب الافريقية من الانتصارات التي حققتها في الكفاح الوطني التحرري ، وربطها بسلاسل التبعية التي يمارسها الاستعمار الجديد .

ولقد ذكر الرفيق ب. أ. بريجينيف في رسالة التهنئة التي بعث بها الى دول وشعوب افريقيا بمناسبة يوم تحرير افريقيا في ٢٥ أيار/مايو ١٩٨١ ما يلي :

" ان الامبرياليين ، في تحد لكل القارة الافريقية المحبة للحرية ، واطهارا منهم لاستهانتهم التامة بحقوق وآمال الشعوب الافريقية ، يتبعون ، بشكل أكثر سفورا من ذي قبل ، سياسة ترمي الى التقارب مع نظام جنوب افريقيا ، فأصبحوا بذلك في الواقع مشاركين في حماية معقل العنصرية والاستعمار في افريقيا . وهم يتجاهلون بسفور نداء الأمم المتحدة بمنح الاستقلال لناميبيا . وهم يساوون بصفاقة بين كفاح التحرير الوطني وبين " الارهاب " . وبالسفور ذاته يؤيدون ارهاب الدولة الذي تقوم به بريتوريا ، وبذلك يشجعونها على عدوانها المباشر على البلدان الافريقية المجاورة ذات السيادة " .

(A/36/287, Annex, p.1)

لم يعد بوسع المجتمع الدولي أن يقبل وجود نظام الفصل المنصرى ، هذا النمو السرطاني في جسم القارة الافريقية . وينبغي على الأمم المتحدة أن تتخذ خطوات فعالة لازالة بؤرة التوتر والاستعمار والعنصرية هذه . ان الاتحاد السوفياتي يؤيد النتيجة التي أمكن التوصل اليها في المؤتمر الدولي بشأن فرض عقوبات على جنوب افريقيا والذي عقد في باريس وهي :

" . . . ان العقوبات الواردة في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة المطبق

عالميا ، هي أكثر الوسائل فعالية لضمان امتثال جنوب افريقيا لمقرارات الأمم المتحدة " .

(A/CCNF.107/8, para.226)

ولقد أحطنا علما بالنداء الملح الذي وجهه المؤتمر الى جميع الحكومات والمنظمات لتبذل كل نفوذها من أجل تعزيز العمل الذي يقوم به مجلس الأمن لاتخاذ مثل هذه الخطوات . ان البرنامج بعيد الأثر لاتخاذ خطوات محددة والذي تم وضعه من قبل المؤتمر ، انما يحدد طرقا فعالة

للتعامل مع نظام جنوب افريقيا وذلك بوقف التعاملات التجارية والمالية والنقل وغير ذلك من الصلات مع ذلك النظام ، ويجب القيام بهذا العمل بشكل فوري . وفي رأى الاتحاد السوفياتي ، ان على الدورة الحالية للجمعية العامة أن تعلن عن ادانتها للعمل الذى تقوم به تلك الدول التي لم تتوقف حتى الآن عن التعاون مع النظام العنصرى في جنوب افريقيا في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والنووية وغيرها والتي تعده بحماية سياسية وديبلوماسية ، بل وتذهب أبعد من ذلك الى حد الادعاء بأنه حليفها الاستراتيجي .

ومن الأمور الأساسية أن تلتزم جميع الدول بالحظر المفروض من مجلس الأمن على مد النظام العنصرى في جنوب افريقيا بالأسلحة ، وأن يتم وضع حد لأى نوع من التعاون مع ذلك البلد في المجال النووى ، وأن يوقع مجلس الأمن عقوبات الزامية شاملة ضد جنوب افريقيا .

وينوى الاتحاد السوفياتي أن يواصل منح دعمه الثابت الى حركات التحرر الوطنية ، لصد المخططات العدوانية للامبريالية ، واتخاذ خطوات حاسمة لاستئصال العنصرية والفضل العنصرى .

السيد محمد غسان شيخو (البحرين) : لقد أنشئت اللجنة الخاصة لمناهضة

الفضل العنصرى بموجب قرار الجمعية العامة رقم ١٧٦١ (د - ١٧) بتاريخ ٦ من تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٢ ، وعدلت ولايتها بقرارات الجمعية العامة رقم ٢٦٧١ (ألف) (د - ٢٥) بتاريخ ٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٠ ورقم ٩٣ / ٣٤ (صاد) بتاريخ ١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ ، ورقم ٢٠٦ / ٣٥ (فا) بتاريخ ١٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ .

وأكثر ما يستلقت النار هو ادراج موضوع الحث على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة تنفيذاً كاملاً من جانب جميع الحكومات والمنظمات في القرارين ١٣/٣٤ (ص) و ٢٠٦/٣٥ وذلك بهدف اجبار حكومة جنوب افريقيا على التفاون بحسن نية وبصدق مع المجتمع الدولي للتوصل الى حلول شاملة وعادلة لكافة المشاكل المترتبة على سياسة الفصل العنصرى اللانسانية . ومن الواضح ان مسألة حث الحكومات والمنظمات على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة انما هو تابع من حقيقة مؤسفة ، الا وهي ان بعض الحكومات لا تنفذ قرارات الأمم المتحدة بل وأكثر من ذلك ، انها تقوم بدعم نظام بريتوريا العنصرى ، سياسيا واقتصاديا وعسكريا وتكنولوجيا ، وعلى وجه الخصوص التعاون النووى مع جنوب افريقيا . ان سياسة الفصل العنصرى التي تتبناها حكومة بريتوريا تتعارض مع كافة القيم الانسانية والأديان السماوية . ومما يلفت النظر هو قيام المجتمع الدولي وقت انشاء منازمتنا هذه بقبول جنوب افريقيا عضواً في هذه المنظمة الدولية خاصة وان سياسة هذا النظام العنصرى وقوانينه وممارساته تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة . ولا يخيب عن البال ان الدعم والمساعدات المقدمة من بعض الدول الغربية تساعد حكومة بريتوريا على المضي قدماً في تجاهلها للمجتمع الدولي متحدياً الغالبية العظمى من شعوب وحكومات العالم . لقد آن الأوان للدول التي تنادى بحقوق الانسان ان تتحمل مسؤولياتها كاملة ازاء انتهاك هذه الحقوق في فلسطين المحتلة وفي جنوب افريقيا . ان التعاون النووى مع جنوب افريقيا يعتبر اخطر أوجه التعاون مع هذا النظام العنصرى ، ان انه يمكنه من تنمية وبناء السلاح النووى المدمر وبذلك يكون سلاحاً مسلطاً على افريقيا كلها بل والعالم اجمع . والأدهى من هذا كله هو التعاون الوثيق بين النظامين العنصريين في فلسطين المحتلة وجنوب افريقيا والذي يوضح بدون شك ان هذين النظامين المعتديين توحد هما سياستهما العنصرية واقتناعهما بأن الشعوب التي لا تنتمي الي لونهما ومعتقداتهما انما هي شعوب دون مستواهما ، ولذلك فان لهذين النظامين العنصريين الحق على حد زعمهما في احتلال أراضي الضير وانتهاك حقوق الانسان للشعوب الواقعة تحت سيطرتهم .

انه لمن الأهمية بمكان ان تقوم الدول الأعضاء في هذه المنظمة بتنفيذ قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بخصوص جنوب افريقيا وان يقوم مجلس الأمن بتطبيق الفصل السابع من الميثاق ضد هذا

النظام العنصرى حتى يعود الى صوابه ويمتنع عن الاستمرار في فيه وعدوانه سواء على الشعوب المقهورة الواقعة تحت سيطرته أو شعوب البلدان المجاورة . كما وانه من الأهمية بمكان ان تقوم الدول المعنية بمنع الشركات عبر الوطنية من الاتجار والتعاون في شتى المجالات مع حكومة جنوب افريقيا . وفي الختام يود وفد بلادى ان يتقدم بالشكر الجزيل الى رئيس واعضاء اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، كما يود وفدى ان يكرر دعوته الى المجتمع الدولي بما في ذلك الدول المتعاونة مع جنوب افريقيا الى الوقوف بحزم تجاه هذا النظام العنصرى نصره للحق والعدالة ، وامثالا لميثاق الأمم المتحدة الذى يفترض ان تلتزم به كافة الدول الأعضاء .

السيد كلستيل (النمسا) (الكلمة بالانكليزية) : في السنة قيد الاستعراض ، فان الحالة الناجمة عن سياسة الفصل العنصرى في جنوب افريقيا وفي الجنوب الافريقي ككل بقيت بنفس الخطورة كمهددا دائما . وان التوتر في داخل ذلك البلد وخارجه مازال يتزايد ، وان الاخطار التي تتدوى عليها اطالة أمد تلك الحالة قد بلغت مرحلة تبحث على القلق . ان حقوق الانسان الأساسية والحريات مازالت تنكر على الجزء الأكبر من سكان جنوب افريقيا . ان سياسة الممازل والانتقال القسرى والطرود ، وزيادة السيطرة على السكان من قبل البوليس ، كل ذلك يضاف الى الاحباط الذى تشعر به طبقات متزايدة من مجتمع جنوب افريقيا ، يزيد عدد اولئك من جميع المجموعات العرقية الذين يقتنعون بظلم وعدم جواز نظام الفصل العنصرى ويعربون عن قلقهم . ان المناقشة الجارية في جنوب افريقيا ذاتها قد أدت الى ادخال بعض التصحيح والتحسين ، ولكن مع ذلك ، فان المفهوم الأساسي لنظام الفصل العنصرى اللانسانى الذى تستند اليه الأقلية في بريتوريا مازال على حاله .

ان النمسا تعتبر نظام الفصل العنصرى انتهاكا عميقا للمبادئ الأساسية لحقوق الانسان ، وانتهاكا لجميع مفاهيم الحرية الشخصية وحقوق الاحترام والكرامة . ولا يتيح ذلك النظام الأساسي لمجتمع قابل للبقاء . وقد أدى كذلك الى تعريف جهود المجتمع الدولي للخطر ، تلك الجهود الرامية الى احداث تغيير سلمي في ناميبيا ، ويزعزع بصورة مستمرة استقرار الحالة السياسية في الجنوب الافريقي . ان الغزوات العسكرية المستمرة على انغولا وزامبيا قد أدت من قبل النمسا بوصفها انتهاكات جسيمة لميثاق الأمم المتحدة .

وكما جاء في التقرير الذي نشر مؤخرا وعنوانه " جنوب افريقيا : لم يعد هناك متسع من الوقت " لا توجد حلول سهلة في جنوب افريقيا . ويذكر التقرير :

" ان الاختيار ليس بين التغيير السلمي البطيء والتغيير العنيف السريع ، بل هو بين عمليات تطويرية عنيفة من حين الى آخر وغير متباينة أو انحدار بطيء واكثر عنفا في اتجاه الحرب الأهلية " .

لقد تمسكت النمسا باستمرار بالرأى القائل بأن الحل الوحيد يكمن في المشاركة في السلطة والتحول السلمي الى مجتمع حر ديمقراطي متعدد الأعراق في جنوب افريقيا . وتحقيقا لذلك الغرض لا بد من بدء حوار بناء ومجد على وجه السرعة مع القادة السود . وعلى هذا الأساس فقد انضمت النمسا الى الحملة الدولية الى تحرير نيلسون مانديلا عن طريق التدخل الثنائي المباشر مع حكومة جنوب افريقيا ، وقد عملت بنشاط لصالح السجناء السياسيين الآخرين .

ومع ان المجتمع الدولي يتحدث بصوت واحد بشأن جميع المسائل الأساسية في هذه المناقشة ، فان جميع جهود الاقناع واستخدام الحجج المنطقية ثبت فشلها حتى الآن في احداث التغيير السلي في جنوب افريقيا ، ومع ذلك فان جنوب افريقيا مقتنعة بأنه لن يتخذ اي اجراء ضدها . ولكن سيتمكن عليها ان تقبل الواقع وهو ان استقرار المنطقة ككل والآفاق المتاحة للأجيال المقبلة التي ستولد في هذه القارة ، ستثبت انها اعتبارات اكثر أهمية في نهاية المطاف . ونظرا الى الموقف المتصلب المستمر من قبل حكومة جنوب افريقيا فلا يمكن ان يكون هناك شك في ان النار في اتخان كثير من التدابير وفقا للميثاق ، سيتم من قبل المجتمع الدولي بغية احداث التغيير الذي حان وقته منذ أمد طويل ، في سياسة جنوب افريقيا .

ان المجتمع الدولي قد شعر بالجزع نتيجة لتزايد الأدلة على امكانية استحداث قدرة نووية لدى جنوب افريقيا . ان من شأن ذلك ان يضيف بعدا خطيرا الى سياسة الفصل العنصرى وسوف تترتب عليه مضاعفات خطيرة بالنسبة الى السلم الاقليمي والدولي . ولقد أيدت بلادى دائما الجهود المبذولة داخل اطار الأمم المتحدة لضمان تقييد جنوب افريقيا بمعاودة منع الانتشار ولتحقيق اعلان منطقة خالية من الأسلحة النووية في افريقيا .

واسمحوا لي في الختام ان انوه بايجاز باللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى برئاسة السيد السفير سولي ، لما تبذله من جهود لصالح الكفاح ضد الفصل العنصرى وللطريقة التي تتصدى بها للأعباء الجسام الملقاة عليها . ويعود بدرجة كبيرة الى دور اللجنة النشط ، ان الدعم الدولى للكفاح ضد الفصل العنصرى وكذلك التعاطف والتضامن مع مناهضي الفصل العنصرى قد تكثف . ويعتبر ذلك ايضا برهانا على ان الأمم المتحدة مازالت تضطلع بدور رئيسي في الجهود المشتركة الرامية الى احداث تغيير سريع وسلمي وذلك بمضاعفة الضغط الضرورى على نظام جنوب افريقيا وبتأييد القوى المهمة بهذا التغيير .

السيد راز (هنغاريا) (الكلمة بالانكليزية) : ان سياسة الفصل العنصرى التى تتبعها حكومة جنوب افريقيا ، مازالت تعتبر تحديا سياسيا كبيرا للأمم المتحدة منذ سنوات كثيرة . وبمعنى أوسع ، فان نظام الفصل العنصرى الالانسانى يعتبر تحديا للانسانية جمعاء ، ويثبت ذلك اشتراك مرتزة جنوب افريقيا مؤخرا في المخامرة ضد سيشل .

ان التمييز العنصرى مدان بالاجماع في جميع انحاء العالم ، ويحرمه القانون في بلدان كثيرة وفقا للمبادئ الأساسية الاخلاقية والسياسية . ورغم هذه الادانة العامة ، فان الفصل العنصرى وهو أشد اشكال التمييز العنصرى وحشية مازال قائما في بلد واحد في الجنوب الافريقي بوصفه مبدأ المجتمع الذى يحتلى بدعم رسمي وينفذ بالقوة .

ولقد دأبت الجمعية العامة على ادانة نظام جنوب افريقيا العنصرى لسياسة الفصل العنصرى التى يتبناها ، وقد اكدت من جديد شرعية كفاح شعب جنوب افريقيا المضطهد . ان شرعية كفاح حركة التحرير ضد النظام العنصرى بما في ذلك الكفاح المسلح ، قد اعترف بها ايضا . وقد اكدت الجمعية العامة من جديد التزام الأمم المتحدة باستئصال الفصل العنصرى وانشاء مجتمع ديمقراطى في جنوب افريقيا . وقد دعيت جميع الدول الأعضاء الى اتخاذ تدابير فعالة ضد الفصل العنصرى بغية عزل نظام جنوب افريقيا العنصرى وتقديم الدعم التام لحركة التحرير الوطنى . ان تلك البلدان التى مازالت تقم تعاونا وشيقا مع النظام العنصرى ، لا تسهم في التعجيل باليوم الذى يوضع فيه حد لنظام الفصل العنصرى .

ورغم جهود الأمم المتحدة ، فان نظام الفصل العنصرى مازال قائما في جنوب افريقيا . وأود ان اشير الى بعض الوقائع توضحا للظلم الجسيم الذى يمثله ذلك النظام . فمن بين ١.٠٧ مليون عامل يوجد ٩ ملايين من غير البيض في جنوب افريقيا . وفي الوقت ذاته ، فان نسبة ٦٤ في المائة من مجموع المرتبات يتقاضاها ١.٧ مليون عامل من البيض ، أما النسبة المتبقية وقدرها ٣٦ في المائة فيتقاضاها ٩ ملايين عامل من غير البيض . وهناك نسبة تبلغ ٧٥ في المائة من السكان غير البيض تعيش تحت مستوى الفقر . ان اقتصاد جنوب افريقيا يقوم على أساس الاستغلال الشديد للسكان غير البيض .

ان الولايات المتحدة توظف بليونين من الدولارات من الاستثمارات المباشرة في جنوب افريقيا ، ويبلغ مجموع تجارتها مع جنوب افريقيا ٣٤ بليون دولار في العام . ان هذه الحقائق تدعو الى التساؤل عما اذا كانت المصالح الاقتصادية الاجنبية تعود بالفائدة حقا على أغلبية السكان في جنوب افريقيا ؟ ان الاجابة واضحة ، وهي انها لا تعود بالفائدة على تلك الاغلبية . ان هذه الاغلبية

الساحقة تعيش في ظل اوضاع غير انسانية ودون اى أمل في التحسن . وبلاضافة الى ذلك ، فان ممثلي السكان الطونين يستبعدون من السلطة دون ان تتاح لهم امكانية الدفاع عن انفسهم ضد تعسف السلطات .

ان المظالم الاجتماعية والارهاب ، اللذين ترتكبهما السلطات العنصرية قد ساعدا على تكثيف المقاومة الجماعية للفصل العنصرى . ولقد حدثت انتفاضة واسعة النطاق من قبل الطلاب السود ضد التمييز العنصرى في التعليم ، كما نظم العمال السود اضرابات للمطالبة بأجور أعلى وبأوضاع معيشية أفضل . وقد قامت مظاهرات جماعية ضد أعمال العنف في مجتمعات بأكملها في المناطق الريفية وغيرها . كما زادت مقاومة الكنائس بدرجة كبيرة في العام الماضي ، وبدأت المرأة تضطلع بدور اكثر فعالية في الحركة التي عمت البلاد من أجل مجتمع عادل .

ولقد لجأ النظام العنصرى الى اتخاذ تدابير قمعية قاسية ضد الحركات الجماهيرية ، فاعتقل أعضاء حركة التحرير الوطني بواسطة الشرطة التابعة للنظام العنصرى ، كما حكم على ستة من المناضلين من أجل الحرية بالاعدام في احدى محاكم بريتوريا . وقد عبئ المجتمع الدولي من أجل انقاذ ارواحهم . وفي سلسلة الاحتجاجات ، يجدر بنا ان نذكر الاجتماع الذى نظمته اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى احتفالا بيوم التضامن مع المسجونين السياسيين في جنوب افريقيا ، وقد خطب في ذلك الاجتماع السيد ليونارد هندس ممثل الرابطة الدولية للمحامين الديمقراطيين ، فقال : مع ما يتم سنويا من اعدام يبلغ متوسطه الآن ١٣٠ اعداما ، فان في جنوب افريقيا اعلى معدل للاعدام . وفي جنوب افريقيا يسجن شخص من بين كل اربعة بالذين كل عام بدعوى انتهاك قوانين مثل قانون السياسة الخاصة بالمناطق الحضرية أو السياسة الخاصة بانونات العبور العنصرية ” . (A/AC.115/FV.485, P.59 and 60)

ان هذه اللجنة الخاصة قد اعتمدت قرارا بشأن المسجونين السياسيين في جنوب افريقيا ورد فيه ان :

” اللجنة الخاصة تتعهد بمواصلة جهودها تضامنا مع المسجونين السياسيين فسي جنوب افريقيا الى ان يدمر نظام الفصل العنصرى ويستعان عنه بدولة ديمقراطية تستوعب

جميع السكان في جنوب افريقيا . وتدعو جميع الحكومات والمنظمات والأفراد الى التعاون معها في اداء هذا الواجب الدولي " . (A/AG.115/PV.485, P.81)

وعن طريق سياسة البانتوستانات التي يتبعها نظام جنوب افريقيا ، يعمل هذا النظام على حل المشكلة العنصرية في ذلك البلد . وبانتهاك تام لقرارات الأمم المتحدة ، فقد اعلن هذا النظام عن انشاء البانتوستان الرابع " سسكاي " بوصفه كيانا " مستقلا " . وبهذا العمل قام نظام الفصل العنصرى بحرمان الشعب الافريقي من حقه في التوطن ، وعمل على زيادة الخلافات العرقية . ولذلك يجب اداة سياسة ما يسمى " بالبانتوستانات " .

لقد بذلت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى جهودا كبيرة لتمبئة الرأى العام العالمي ضد نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا . وقد اقامت اتصالات مع كثير من المنظمات الحكومية وغير الحكومية في جميع ارجاء العالم ، وأسفرت جهودها عن تكثيف الاحتجاجات ضد نظام بريتوريا العنصرى . وقد شمر جميع المناوئين للنظام العنصرى بارتياح كبير ان علموا ان مجلس الكنائس العالمي قد قطع صلاته مع تلك المصارف التي تشترك في تقديم الدعم المالي لجنوب افريقيا ، ويعتبر ذلك مثالا بارزا ينبغي ان تحذو حذوه منظمات كثيرة اخرى . ويعيىد وفدى تماما توصية اللجنة الخاصة الداعية الى اعلان عام ١٩٨٢ عام التمبئة لفرض عقوبات ضد جنوب افريقيا .

ويوصفه ان جمهورية هنغاريا الشعبية عضوا في اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى منذ انشائها ، فانها تؤيد تماما جميع جهود الأمم المتحدة لاستئصال جميع أشكال الفصل العنصرى . وتتف حكومتنا وشعبنا في تضامن مع شعب جنوب افريقيا ، وهما يقدمان الدعم الى كفاح حركة التحرير من أجل مجتمع ديمقراطي يقوم على مبادئ الانسانية والعدالة . واننا على ثقة من ان نظام الفصل العنصرى غير الانساني لا يمكن ان يستمر لفترة طويلة ، لأن نظام الاقلية العنصرى لن يتمكن من مقاومة الضغوط المشتركة من قبل حركة التحرير والمجتمع الدولي . ونحن على ثقة أيضا من ان الاستئصال التام للفصل العنصرى في جنوب افريقيا سوف يسهم في السلم والأمن في القارة الافريقية وفي العالم اجمع .

السيد كابلانى (البانيا) (الكلمة بالانكليزية) : مرة اخرى تنظر الجمعية العامة

هذا العام في بند جدول الأعمال المتعلق بسياسات الفصل العنصرى التي ينتهجها نظام جنوب افريقيا الرجعي .

وتعتبر سياسة الفصل العنصرى البغيضة والمقيدة نقيضا لجميع القواعد الأولية للقيم الانسانية

وتصني حرمان أربعة اخماس سكان جنوب افريقيا من الحق في العيش ككائنات بشرية . ان نظام بريتوريا ، بسياسة اقامة المعازل التي يتبعها ، قد حول جنوب افريقيا بالفعل الى معسكر اعتقال لأكثر من عشرين مليون نسمة من السود الذين لم يعرفوا ليوم واحد ، منذ ان أقام المستوطنون البيض حكمهم قبل ثلاثة قرون ونصف قرن ، السلم والحرية والعدالة ، وما عرفوه بدلا من ذلك هو استمرار القمع والاستغلال والاضطهاد من قبل الأقلية العنصرية البيضاء .

وكلما ذكر الفصل العنصرى تعود الى ان هان الجميع مذبحه شاريفيل التي اقترنها فاشيو نظام جنوب افريقيا بصورة متعمدة قبل حوالي عشرين عاما . ولكن هذا العمل الارهابي ، قد تكرر خلال هذين العقدين في جنوب افريقيا ، وليس فيها فحسب بل في الحقيقة ، في اجزاء اخرى من العالم خارج افريقيا من قبل المستبدن الآخرين . ان ارهاب البيض هذا كله ، لم يتمكن من اخماد الرغبة المتأججة لدى شعب آزانيا من أجل الحرية التي لا تزال راسخة رغم التضحيات الجسام .

ومما يبعث على التشجيع ان كفاح شعب آزانيا ضد الفصل العنصرى قد تكثف بصورة يومية داخل جنوب افريقيا ، وازدادت مقاومة السكان السود على نطاق وطني . وقد وقف الطلبة السود وغيرهم من السكان المحليين في مقاومة عمّت الأمة . وما من شك في ان هذه المقاومة تأخذ شكل حركة التحرير الوطني التي تكثف الكفاح السرى المسلح ضد الكثير من اجهزة النظام . وفي حين يوجد نطاق كامل من الارهاب ضد السود في جنوب افريقيا ويستمر عنصريو بريتوريا في مواصلة الحرب ضد ملايين السكان الاصليين ، فان المناضلين من أجل الحرية قد اظهروا من جانبهم تصميمًا على مجابهة العنف بالعنف الى ان يتم وضع حد لنظام الفصل العنصرى البغيض .

ولقد ادانت بشدة سياسات الفصل العنصرى التي ينتهجها بعناد نظام جنوب افريقيا العنصرى ، من قبل الأمم المتحدة وهيئاتها الاخرى ، وقد واجهت معارضة من جميع نطاقات الرأى العام العالمى التقدمى التي ادانت بأشد العبارات هذه الممارسات الاستعمارية والفاشية .

ورغم هذه الادانة العالمية والعزلة من جانب الجزء الأكبر من العالم ، يواصل النظام العنصرى في جنوب افريقيا وجوده تحديا لارادة اكثر من عشرين مليون نسمة في آزانيا وتحديا للمعارضة القوية من قبل قارة افريقيا بكاملها والرأى العام العالمى .

ويمكن ان يتم ذلك في أيامنا هذه فقط ، لأن جنوب افريقيا تتمتع بالدعم السياسى والمسكرى والاقتصادى والدبلوماسى من قبل الدول الامبريالية وفي طليعتها الولايات المتحدة ، تلك الدول التي تهتم بانقاذ نظام جنوب افريقيا العنصرى من الانهيار التام لأن جنوب افريقيا قد اظهرت انها رأس جسر للاستعمار والامبريالية وأفضل وسيلة للمحافظة على مصالح الولايات المتحدة في القارة الافريقية والنهوض بها .

وكما هو معروف ، فلقد فرض حظر الزامي على شحن الأسلحة الى جنوب افريقيا ، ومع ذلك لا تزال الأسلحة وغيرها من المعدات العسكرية تتدفق الى جنوب افريقيا اكثر من اى وقت مضى . وخلال السنوات الخمس الأخيرة فقط ، تلقى النظام العنصرى في جنوب افريقيا أسلحة ومعدات تبلغ قيمتها اكثر من ستة بلايين من الدولارات .

وتفيد بيانات الأمم المتحدة ان اكثر من ٢٤٠٠ مصرفا وشركة وعدة انواع من المنظمات معانها أمريكي وفربي ، يقدم المساعدة الشاملة لنظام جنوب افريقيا العنصرى . وفي العام الماضي حصل العنصريون البيض في بريتوريا على ائتمانات وقروض بلغت ٨٥٠ مليون دولار أمريكي من هذه الأوساط ، في حين ان مجموع القروض التي حصلوا عليها حتى الآن يبلغ تقريبا ١٢٥ بليون دولار .

وما من شك في ان هذه المساعدة العسكرية الضخمة بالاضافة الى المساعدة الاقتصادية عن طريق القروض المصرفية والاستثمارات الاجنبية ، وذلك من قبل الولايات المتحدة بالدرجة الاولى ، قد ساعدت على تعزيز نظام الفصل العنصرى وزيادة صلفه وتحمله وتحديه للرأى العام العالمي . وما برحت الميزانية العسكرية لجنوب افريقيا تتزايد من عام الى آخر ، ولكنها في السنوات الأخيرة ازدادت بصورة كبيرة ، ويقال انها سوف تزيد بنسبة ٣٠ في المائة في العام المقبل . وقد عمد زعماء بريتوريا الى الاعلان بأن الجزء الأكبر من هذه الميزانية الذى يعادل عشرة امثال ميزانية ١٩٧٤ ، سوف يستخدم بصورة أساسية لزيادة ترسانات الأسلحة .

وهناك تعاون معروف بالفعل في الميدان النووى بين بعض البلدان الغربية وجنوب افريقيا ، وبين اسرائيل وجنوب افريقيا . وهكذا ، فان لدى جنوب افريقيا أكبر مجمع عسكري صناعي في القارة الافريقية باستطاعته ان ينتج حتى الأسلحة النووية . ان وجود الاسلحة النووية في ايدى الفاشيين في بريتوريا ، سوف يعني تشجيعهم بدرجة أكبر على قمع أغلبية السكان السود في جنوب افريقيا وتامبيا بصورة أشد مما قاموا به حتى الآن ، كما انه سوف يشجعهم على تهديد استقلال وأمن الدول الافريقية والقارة الافريقية .

وقد شهدت بذلك وقائع لا تدحض . ان نظام جنوب افريقيا بقمعه الوحشي للسكان السود الذين سجن الآلاف منهم وذبوا وقتلوا وبهجته وأعماله العدوانية ضد انغولا وموزامبيق واستمرار

احتلاله غير المشروع لناميبيا حيث لديه حوالي ٨٠ ألف فرد من قواته المدججة بالسلح ، قد ادى الى نشوء حالة متفجرة وخطيرة في ذلك الجزء من القارة الافريقية . ولكن تحت وطأة الضغط الذي تمثله الضربات المستمرة من قبل شعبي آزانيا وناميبيا وان يرى ان نيل زيمبابوى للاستقلال قد سلك الضوء على تمام الفصل العنصرى الممارس في جنوب افريقيا وان شعر بمقاطعته وهزلته من قبل معنم أجزاء العالم ، فان تمام بريتوريا لا يفضل اللجوء الى بعض الأساليب القائمة على الخداع وهو يعلن عن عزمه على النهوض باصلاحات بحيث يغطي بعض المعالم القبيحة لسياسة الفصل العنصرى التي ينتهجها .

ولكن شعبي آزانيا وناميبيا اللذين عانا لمدة طويلة معا مع بقية الشعوب في العالم من سياسة الفصل العنصرى ، لن تنطلي عليهم هذه الاساليب الشيطانية .
ومن خبرتهم المريرة ، وخبرة البلدان الافريقية الأخرى الشقيقة التي تخلصت من السيطرة الاستعمارية ، والعنصرية عبر كفاح طويل ، ومثابر ، فان شعبي آزانيا وناميبيا قد اشهرا السلاح ويقولون كلمتهم في ميدان المعركة . ولا يمكنهم رؤية سوى أن المفاوضات المزعومة بشأن ناميبيا قد أصبحت ستارا لألا عيب بريتوريا في ناميبيا واستمرار انتهاجها لسياسة الفصل العنصرى في جنوب افريقيا ولا بد لهم أن يريا بصورة واضحة أن التنافس بين امبريالي الولايات المتحدة والاشتراكية الامبريالية السوفياتية لتقسيم الهيمنة في جنوب افريقيا يشكل خطرا حقيقيا على كفاهما من أجل الاستقلال والتحرر الوطني . ولا بد أن يدركا بأن الصداقة التي يدعيها الامبرياليون الامريكيون والسوفيات هي خدعة تهدف الى استغلال الكفاح العادل لهذين الشعبين لتحقيق أهدافهما الامبريالية .

ولكن كما انهار نظام سميث في روديسيا وحقت زيمبابوى استقلالها ، فاننا على ثقة بأن نظام جنوب افريقيا العنصرى سيلاقى نفس المصير . ولا بد أن ينهار تحت وطأة الضربات الشديدة التي يوجهها شعبا آزانيا وناميبيا اللذان يتمتعان بدعم جميع البلدان والشعوب التقدمية .
ان ألبانيا - حكومة وشعبا - التي وقفت دائما الى جانب قضية الشعوب الافريقية العادلة ، وأدانت بشدة سياسات الفصل العنصرى التي يتبعها نظام جنوب افريقيا العنصرى . وكعهدنا دائما في الماضي والآن سوف تواصل تقديم الدعم الكامل للشعوب في الجنوب الافريقي في كفاهما الرامي الى استئصال آخر بقايا الاستعمار والعنصرية في تلك القارة .

السيد سهرينسن موسكويرا (فنزويلا) (الكلمة بالاسبانية) : ان وفد فنزويلا قد قرأ باهتمام تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، الوارد في الوثيقة A/36/22/Add.2 . ونود في المقام الأول ، أن نعرب عن عرفاننا بالجميل لسعادة السفير ايجورود كلارك من نيجيريا للعمل المخلص والقيم الذى أتمه عندما كان رئيسا للجنة ، وقد ساعدنا هذا الى حد كبير في الحصول على جميع المعلومات التي تقوم اللجنة الخاصة على أساسها بعملها . وفي نفس الوقت ، فاننا نرغب في تهنئة خليفته سعادة السفير مايتا سولي . من نيجيريا أيضا ، الذى نرجوه كل النجاح كرئيس لتلك اللجنة الخاصة .

ويلد مثل فنزويلا وهي مخلصه لحقوق الانسان التي تشكل احدى الدعائم الأساسية التي يقوم عليها النظام الديمقراطي ، فان ممارسة الفصل العنصري أو أية مظاهر عنصرية لا يمكن الا أن تعتبر جريمة ضد البشرية . وعندما نفذ مثل هذا النوع من الممارسات مدعما بصورة ذات شكل دستوري في جمهورية جنوب افريقيا منذ عام ١٩٤٦ فان البعد والمغزى اللذين اتخذتهما هذه المشكلة قد أثارا انزعاجنا . ان هذا يؤذى جميع الدول التي تؤمن بالسلم والديمقراطية . وتعد كذلك انتهاكا للسلم والتقدم .

ان الفصل العنصري ليس أكثر من حرمان الشعب بالقوة من حقوقه الأساسية . وفي حالة جنوب افريقيا نجد الأقلية البيضاء التي تستعبد الأغلبية الوطنية من الشعب بفضل الجهاز الشيطاني القمعي الذي أقامته بريتوريا العنصرية بمعاونة هؤلاء الذين كرسوا أنفسهم لانتاج الأسلحة ، وأنهم هم أنفسهم الذين يساعدون الاستعمار ويريدون إعادة الحياة اليه تحت أشكال من الاستعمار الجديد .

وانا أردنا أن نتحدث عن الفصل العنصري نجد فيه عنصرين أساسيين : العنصر الأول واضح وهو الانتهاك الصارخ لحقوق الانسان التي يمارسها الفرد ، والثاني له تأثير مباشر على صيانة السلم والأمن الدوليين وما دام الفصل العنصري قد أصبح يشكل تهديدا لافريقيا الجنوبية ويعرض للخطر بطريقة خطيرة آمال السلم في العالم ، وما دامت حكومة الفصل العنصري قد وجدت من السهل أن توجه الى الدول الضعيفة عسكريا مزيدا من العدوان الذي ينتج عنه اهدار الأرواح البريئة والقضاء على الممتلكات وتلويث البيئة .

ان تقرير اللجنة الخاصة بمناهضة الفصل العنصري يذكر من جملة أمور أخرى جميع الأنشطة التي تتم بفضل مساعدة أعضاء الأسرة الدولية لتأييد شعب جنوب افريقيا . وفي المؤتمر الدولي لفرض الحقوق ضد جنوب افريقيا الذي عقد في باريس في شهر ايار / مايو الماضي قيل على سبيل المثال : "ولذلك تتميز الحالة في الجنوب الافريقي بتكرار انتهاك السلم وأعمال العدوان واستمرار تزايد خطر اتساع نطاق النزاع مع طاله من عواقب خطيرة في افريقيا والعالم "

(A/36/319 annex I para 10)

وبعد انتهاء المؤتمر بوقت قصير ، فان هذه المخاوف قد تأكدت بالاعتداءات على نطاق واسع ضد

نريد انفولا ، وهذا ما حدا بمجلس الأمن الى الاجتماع لاتخاذ بعض الاجراءات . ومع ذلك ، فان مجلس الأمن لم يتوصل الى اتخاذ موقف موحد لتطبيق العقوبات المطلوبة والالزامية والفعالة كما ورد في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة . وكما أوصت بذلك اللجنة الخاصة منذ انشائها في عام ١٩٦٢ . وفي هذا الخصوص ، فان وفد بلادي قرأ بارتياح الفقرة ٢٩٢ من التقرير (A/36/22) الذي ذكرت فيه اللجنة الخاصة أن " عددا من الدول الغربية " قد اقتنعت خلال العقدين الماضيين بضرورة اتخاذ عقوبات ضد جنوب افريقيا .

ان سياسة مشتركة وموحدة وتنفيذ المسؤوليات الخاصة لأعضاء مجلس الأمن أمر ينطوي على أهمية حيوية اذا ما تم اتخاذ مزيد من الخطوات لاجبار نظام بريتوريا ، ووضع حد لنظام الفصل العنصرى المشين . ولقد استمعنا في هذه الجمعية بأن هذا النظام ليس الا استمرارا لسياسة التعاون السياسي والاقتصادى والعسكرى مع جنوب افريقيا وهو الذى يدعم حكومة بريتوريا للوقوف في هذا الموقف المتحدى ، ويعوق الى حد كبير توصل ناميبيا الى الحرية والاستقلال . ومن المناسب أن نذكر ، بأن الجنوب الافريقي هو المنطقة الوحيدة في القارة الافريقية التي تشكل عارا على المجتمع الدولى حيث أن عملية تصفية الاستعمار التي تكفلت بها الأمم المتحدة في باقى افريقيا . قد أخفقت لذلك ، فاننا نود أن نعبر عن قلقنا العميق ازاء تصديق هذه الجمعية على حقيقة أن نظام جنوب افريقيا نظام عنصرى وأنه يجب أن يوقف اعتدائه ضد الدول البعيدة ودول المواجهة فى افريقيا .

ودون محاولة تقديم بلادي كنموذج لغيرها من البلدان يسرنى ، أن أؤكد مرة أخرى أمام هذه الجمعية بأن فنزويلا ليست لها علاقات دبلوماسية أو قنصلية أو سياسية أو تجارية أو اقتصادية أو أية علاقات أخرى مع جنوب افريقيا ، وأنها لا تشجع أية جهود لاقامة اتصال بين مواطنينا وشركات أو مؤسسات جنوب افريقيا .

ان رغبة فنزويلا هي استعادة الشعب المضطهد في جنوب افريقيا لحقوق الانسان ، وازدهار الحريات الملازمة للانسانية في ذلك الجزء من العالم ، وهي حريات مثل حرية التعبير وحرية التنقل والحق في تشكيل النقابات المهنية ؛ والحق في التعليم ؛ والحق في الصحة واننا نسعى الى وضع حد للعملية الشائنة لاقامة المعازل - التي عززت مؤخرا بالاعلان عن الاستقلال الزائف لسيسكاي ، الذي يستهدف حرمان مليوني شخص من حقوقهم الثابتة . واننا نسعى الى تحقيق التكامل بين السكان كما نسعى الى العفو عن السجناء السياسيين الذين لا جرم لهم سوى المطالبة بالحرية لشعبهم . وفي انجاز هذه الأهداف ، فان لدى كل منا ما يقوله على كل منا ما ينبغي أن ينهض به . ان شعب جنوب افريقيا المكافح ما فتى ينتظرنا منذ أكثر من ثلاثة عقود .

السيد شابا (جمهورية تنزانيا المتحدة) (الكلمة بالانكليزية) : أود ، بالنيابة

عن وفدي ، أن أشيد باللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري لعطما الطحوظ بقيادة مقتدرة ود ينامية للسفير مايتا - سول من نيجيريا . وعبر السنين ، واصلت اللجنة تقديم سيل من المعلومات والنهوض بدور المحفز ضد جميع نواحي سياسات الفصل العنصري ومضاعفاتها الدولية . وهكذا ، لا يمكننا الا أن نهنئ اللجنة على جهودها في الاضطلاع بولايتها .

ان النظم الاجتماعية القائمة على القمع التي تتراوح من أكثر أشكال الرق فحاجة حتى أكثر أشكال القمع تطورا قد انتشرت في طريق البشرية . وفي هذه الطائفة الواسعة النطاق من أشكال القمع ، فان معاناة شعب جنوب افريقيا المضطهد هي أكثرها مأساوية . ان هذا الشعب يروح تحت وطأة أغلال العبودية التي فرضها نظام يذگرنا نظامه غير الانساني للفصل العنصري ، القائم على مفهوم التفوق العنصري المقيت ، بالنظرية النازية .

كما أن التطورات خلال العام الأخير كانت مأساوية بنفس الشكل . ولقد شهدنا مواصلة تعزيز جهاز الفصل العنصري . وكما ورد في تقرير اللجنة الخاصة ، فلقد ازدادت الميزانية العسكرية لجنوب افريقيا بأكثر من ٦٨ ضعفا عبر العقدین الأخيرين وتتناسب هذه الزيادة مع تزايد ما تمارسه من قمع داخل جنوب افريقيا ، وما تمارسه من عدوان خارجها .

ولقد شرع النظام ، من خلال سياسته الشريرة لاقامة المعازل ، في عملية تنظيم الفصل العنصري وحرمان أكثر من خمسة ملايين افريقي من حقوقهم في المواطنة في بلدهم . ان ما يقترفه

النظام من تشويه وتعذيب وقتل بحق الوطنيين في جنوب افريقيا ، بما في ذلك حظر المنظمات الوطنية التي تجرؤ على الاعراب عن استيائها ، حتى بأخف الطرق ، ازاء سياسات الفصل العنصرى التي ما برحت تشكل اسلوب عمل حكومة جنوب افريقيا . واليوم ، فان التشريد الجماعي لقطاعات بأسرها من السكان من منازلها ، كما يتمثل ذلك في الطريقة التي شرعت فيها سياسة جنوب افريقيا مؤخرًا بهدم وحرق منازل أكثر من ألفي نازح خارج كيب تاون يشكل جزءًا من الحملة العنصرية لتقويض معيشة السكان السود أو الأغلبية العظمى في البلاد ، وهياكلها الأسرية .

وفي مواجهة هذه الموجة من الوحشية والعنف ، من قبل الحكومة العنصرية عمد شعب جنوب افريقيا الى المقاومة ووقف صامدا في وجه الانتهاك الصارخ لحقوق الانسان . لقد قاوم هذا الشعب بتصميم الألم والمعاناة والبؤس والمذلة التي تفرضها حكومة الفصل العنصرى . ولا نزال نتذكر تصميم طلاب المدارس الشبان الذين وقفوا في تحد أثناء انتفاضة سويتو . كما أننا نتذكر الوحشية التي عمدت بها أجهزة القمع في جنوب افريقيا الى الرد على هذا التحدى . وخلاصة القول ، فان الحالة في البلاد واضحة في أنها نازحة تماما .

لعل ما يبدو باعثة على الاستياء بدرجة كبيرة هو ميل جنوب افريقيا مؤخرًا الى اخفاء الطابع الدولي على دعايتها الفاشية القائمة على تصوير الكفاح ضد الفصل العنصرى في سياق يختلف عن مقاومة العنصرية . ان الكفاح ضد السياسات العنصرية في جنوب افريقيا هو رد منطقي على القمع والوحشية اللتين تتبعهما هذه السياسات . ان الكفاح ضد العنصرية في جنوب افريقيا ينشأ في الداخل ، ويقدر ما حظي وسيظل يحظى بالدعم الخارجي ، ظل وسيظل معرضا للملاحظة في الداخل ولهذا ، رفض وفدى مرارا محاولات جنوب افريقيا لتعميم الحرب العنصرية التي تتحمل هي مسؤوليتها . ان ما يعتبر خطرا على السلم والأمن الدوليين ليس المقاومة الوطنية من جانب الأبطال والنساء السود العزل الذين يخضعون يوميا للمضايقة والتعذيب والنفي أو القتل بل انه يكمن في أولئك الذين يحملون الأسلحة في مواجهة الأبرياء ويقتربون العدو وان المستمر ضد البلدان المجاورة . ان استمرار القمع الشديد داخل جنوب افريقيا لم يعتمد فقط على نظام الفصل العنصرى الشرير بل أيضا على أعمال الخطف والارهاب العام التي ترتكبها حكومة بريتوريا . لقد تجاوزت اليد الطولى للفصل العنصرى حدودها لتفرض الصمت على أولئك الذين عبروا عن تصميمهم على الحرية .

وتشكل أعمال الاختطاف والتصفية الجسدية للمناضلين من أجل الحرية في البلدان الافريقية المجاورة جزءاً لا يتجزأ من حملة القمع العنصرية ضد مناوئي الفصل العنصرى .

وقبل يومين فقط ، أبدت حكومة جنوب افريقيا عزمها على زعزعة الاستقرار وتقويضه ، وحيثما أمكن ، الاطاحة بحكومات البلدان الافريقية المستقلة المحبة للسلم التي انضمت الى مقاومة الفصل العنصرى . ويتيسر ايفاد فرقة من المرتزقة المتعاطشين الى الدما* الى أعماق المحيط الهندى بهدف وحيد هو الاطاحة بحكومة جمهورية سيشيل الشرعية ، فان نظام الفصل العنصرى قد وضع في المحك ، مرة أخرى ، سياسته المعلنه القائمة على زعزعة الاستقرار والعدوان الصارخ ضد أى بلد في افريقيا يقع دون خط الاستواء* يعلن عن تعاطفه مع شعب جنوب افريقيا المناضل . ويشكل العدوان الاستفزازى المسلح الذى لا يمكن تحمله على مطار " ماهي " الدولى في سيشيل جزءاً لا يتجزأ من سياسة جنوب افريقيا لاستخدام المرتزقة في ارتكاب العدوان في مناطق لا يمكن الادعاء فيها بما يسمى سياسة المطاردة الحديثة .

وفي اداة هذا العمل الوحشى من أعمال الارهاب التي ترتكها حكومة جنوب افريقيا ، يعبر وفدى عن تضامنه الراسخ والتام مع سيشيل حكومة وشعبا في أعقاب المحاولات المبذولة من قبل هذه القوى الخارجية لتحويل اهتمامها عن أهدافها الانطائية الوطنية الملحة .

وفي هذه الاثناء* ، فاننا نهيب بالمجتمع الدولى أن يدين جنوب افريقيا لتسهيل هذا العمل البقائم على اللصوصية . وبالنظر الى الآثار المترتبة على هذا الهجوم مستقبلا ، وبالنسبة الى السلم والاستقرار في المنطقة بوجه خاص ، وفي العالم بوجه عام يجب أن تكون هذه الجمعية قاطعة في اداة هذا العمل المخزى .

ولا يمكن أن يكون هنالك ثمة شك في أن الفصل العنصرى حسب حدده هذه الجمعية العامة هو جريمة ضد الانسانية ، كما أنه يشكل خطرا على السلم والأمن الدوليين . فضلا عن أن مهندسي نظام الفصل العنصرى مدانون بارتكاب فظائع دنيئة ضد شعبي جنوب افريقيا وناميبيا ، فهم يواصلون خرق السلم عن طريق ارتكاب أعمال عدوان واسعة النطاق ضد الدول الافريقية المستقلة في الجنوب الافريقي .

ان غزو أنغولا مؤخرًا من قبل القوات النظامية لجنوب افريقيا ، بما في ذلك الاحتلال المستمر لأجزاء من الاقليم ، يمثل مذكرا آخر لا زدرء ذلك النظام للرأى العالمي . ان هذا الحلف الذى يدعوه بـ جهاز عسكري ضخم ، قد تعزز الآن بقدره على استحداث الأسلحة النووية ، والتي تحتزم جنوب افريقيا بواسطتها ابتزاز وارهاب القارة الافريقية كلها وذلك بفضل تعاون بعض البلدان الغربية معها في الميدان النووى .

من الواضح أن التعاون السياسي والاقتصادى والعسكرى المستمر من جانب بعض الدول الغربية مع جنوب افريقيا قد أدى بصورة مستمرة الى تدعيم الفصل العنصرى . ان تغلب النظام وظفه ما كان يمكن استمرارهما لولا تلك بعض البلدان الغربية في اعتماد سياسات حازمة مناهضة للفصل العنصرى . وما كان ليواصل تحديه للرأى الدولى لو أن تلك البلدان ذات النفوذ السياسى والاقتصادى قد دعمت فرض عقوبات اقتصادية شاملة بموجب الفصل السابع من الميثاق . لهذا فسوف نواصل المدالبة باتخاذ هذا الاجراء .

وفي نفس الوقت ، فاننا نعرب عن تضامننا التام مع اشقائنا في أنغولا وموزامبيق وزبابواى ويتسوانا الذين اصبحوا ، نتيجة لرفضهم الارهاب والصمت ، ضحايا للعدوان على أيدي حكومة جنوب افريقيا الفاشية . انني أرجو بالمثل ، اذا أريد لنا أن نتغلب على الفصل العنصرى ، أن تتضامن هذه المنظمة تضامنا تاما مع دول خذل الموا بمهة .

اننا بجميعنا نتوق الى السلم ، وان اولئك الذين شهدوا الدمار والمعاناة في الحرب ليس بوسعهم الا ان يأملوا ان الحرب لن تندلع مرة أخرى . وبالنسبة لأولئك الذين لم يعرفوا السلم في ظل نظام الفصل العنصرى ، فان مفهوم الحياد أمام العدوان يعتبر مفهوما غريبا . واننا لم يتوقف تردى الحالة في جنوب افريقيا ، فان حربا عامة بما يترتب عليها من عواقب لا يمكن التكهن بآثارها بالنسبة للسلم والأمن الدوليين ، أمر حتمي . ان الكفاح في جنوب افريقيا قد بلغ مرحلة حاسمة ، وان الكفاح الذى تخوضه القوات الوطنية داخل جنوب افريقيا ينبغي تعزيزه عن طريق زيادة الاجراءات الدولية ضد الفصل العنصرى . اننا نلاحظ بتقدير بعمود تلك البلدان والمنظمات والأفراد الذين قدموا المساعدة في تجميع الموارد السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والمادية لصالح الكفاح من أجل السلم وكرامة الانسان والعدالة .

على النقيض من ذلك لا يمكننا الا ان نعرب عن خيبة أملنا ازاء اولئك الذين اختاروا انتهاج سياسات تناقض الاعتقاد الانساني الأساسي في السلم والكرامة الانسانية والعدل ، بل انهم يسمحون الى تمييز سياسات الفصل العنصري . وبينما نعرب عن خيبة أملنا نرى أن الأوان لم يفت بعد ، ونأمل أن هذه الدول ستدرك عواقب هذه السياسات .

وفي هذه الاثناء مازال يعدونا الأمل في أن الاعراب عن تضامنا مع كفاح شعب جنوب افريقيا ، سوف يجعل المجتمع الدولي يضاعف من مجهوده ودعمه لحركات التحرير الوطنية التي تخوض الكفاح من أجل الحرية والعدالة في تلك البلاد .

اننا نحیی اولئك الرفاق الذين سئلوا على ايدي صبري ومرتزة بريتوريا أثناء الدفاع عن حق غير البيض في جنوب افريقيا في أن يعيشوا كآدميين . ان دماءهم ، كما قال احد أبطال الكفاح " سوف تغذي الشجرة التي ستحمل ثمار الحرية " .

رفعت الجلسة الساعة ١٩ / ٢٥